

راسم محيي الدين خمائسي<sup>(\*)</sup>

## أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان

### مقدمة

كل ما هو على وجه الأرض وفوقها. كيف نشأ هذا الصراع؟ وما هي التحولات به؟ وما هي منطلقاته الأيديولوجية؟ وكيف تم تطبيق سياسات وأدوات لإنجازه؟، هذا ما سنحاول في هذا المقال الموجز الناقد استعراضه لوضع إطار لفهم مركبات هذا الصراع وإضاءة بعض جوانبه.

إن تركيزنا في هذا المقال على رصد أيديولوجية سياسات الأراضي والأدوات المعتمدة لتطبيقها، قبل وبعد إقامة إسرائيل وإسقاطاتها على العرب الفلسطينيين في إسرائيل، مع وعينا أن ادلة السياسات والأدوات المطبقة من أجل السيطرة على الأرض من قبل الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، تنطبق وتجرى حالياً على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (زمير وبنفستي، ١٩٩٣ . Shehadeh, 1998)، ويمكن أن ندعي أن ما يجري من سياسات

يشكل الصراع على الأرض مركباً مركزياً في الصراع الوجودي بين المشروع الصهيوني وبين الوجود العربي الفلسطيني في هذه البلاد. ما زال مشهد هذا الصراع مستمراً وجرحاً ينزف وظاهراً في مجالات كثيرة يعاني منها المجتمع العربي الفلسطيني في حياته اليومية وفي بناء هويته ومشروعه الوطني. انتقل هذا الصراع من حالة مبادرات لشراء أراض في فلسطين من قبل يهود وآخرين في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى عملية مبرمجة متواصلة ومتصلة كجزء من مشروع قومي لإقامة كيان سياسي يتمكن من هندسة المكان والإنسان ومن السيطرة على الجغرافيا والتي تشمل الجيولوجياً، أي كل ما هو في باطن الأرض، والمورفولوجيا، أي

(\*) مخطط مدن وجغرافي، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة- جامعة حيفا. rassem@013.net

السيطرة على الأرض وهندسة المكان في الأراضي الفلسطينية، حتى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وما يجري الآن في ما يعرف بمنطقة «ج» في الأراضي الفلسطينية والتي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الفلسطينية (بتسليم، ٢٠٠٢)، هو استمرار لإنجاز مركبات عمليات السيطرة، وبالأساس على الأرض، التي مورست وطبقت تجاه العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل حالياً، خلال فترة الحكم العسكري الذي فرض عليهم بين عام ١٩٤٩-١٩٦٦، ومستمرة حالياً، خاصة في منطقة النقب (بن دافيد، ١٩٩٦، يفتحيل، كيدار وأمار، ٢٠١٢).

السؤال الرئيس الذي نطرحه في هذه المقالة، ما هي الأيديولوجية التي تقف وراء السيطرة على الأرض؟ وكيف تمارس وتتم هذه السيطرة؟ وما هي التحولات لهذه السياسات والأدوات لخدمة الأيديولوجية الصهيونية الرئيسة؟ وكيف تسخر الأجهزة الحكومية والإدارية لتحقيق السيطرة؟

المقال مكون من أربعة أقسام رئيسة: يضع الأول الإطار المعرفي للسيطرة على الأرض وعلاقتها بالأيديولوجية وتكوين المؤسسات لوضع سياسات وتطبيق أدوات عملية على الأرض، يتناول الجزء الثاني كيف تمت السيطرة على الأراضي وما هي الأدوات لأجل تثبيت السيطرة، أما الجزء الثالث فيتناول التحولات في أيديولوجية السيطرة على الأراضي وكيفية تطبيقها، ونختتم بإيجاز الفائدة من المقال.

أما المنهجية المعتمدة لكتابة المقالة فتركز على الاستقصاء والتحليل والمقارنة من خلال مراجعة دراسات، معلومات وتقارير تتناول سياسات الأراضي التي مارستها الحركة الصهيونية ولاحقاً دولة إسرائيل لأجل إحكام سيطرتها على الأراضي، بالإضافة لذلك فإن عمل كاتب المقالة كخطط مدن وجغرافي منذ حوالي ثلاثة عقود، ومتقن يعيش معاناة شعبية، تجعل جزءاً من المنهجية المستخدمة في رصد ونقد أحد مركبات السيطرة على الأرض تعتمد على منهجية «الباحث كلاعب» أو البحث بالمشاركة، ما يساهم في إضافة نوعية لاستعراض وتحليل ونقد بعض جوانب هذه السياسات والممارسات اليومية وكيفية مقاومتها ومواجهتها.

## نشوء الصراع بين منظومة محلية

### أصلانية وكولونيالية وافدة

يشكل توفر الأرض الخاضعة لسيطرة الدولة أحد أسس إقامة الدولة القومية/الوطنية، وسبق نشوء الدولة القومية وتحديد حدودها

نشوء حيزات «حمى» لمجموعات ثقافية/اثنية/قومية تعيش بها وتحميها (الحزماوي، 1998، Reichman and Brenner, 2003, Hasson, 1984). كان جزء من هذه الحيزات بمثابة ملك، وتحت تصرف، أبناء هذه المجموعات، وأخرى كانت حيزات طبيعية تابعة لها بموجب نظم مجتمعية وأعراف متوافق عليها. فرض نشوء الدولة الحديثة قوانين على هذه المجموعات ونظمت هذه الأراضي بواسطة منظومة من القوانين كان بها تكامل وتوافق مع الأعراف، نتيجة للتكامل بين أهداف الدولة ومؤسساتها وبين أهداف وقيم المجتمع وأعرافه (Fredrickson, 1988). ولكن في حالات المجتمعات الكولونيالية الوافدة كان هناك تناقض وصراع بين المجتمع الكولونيالي الوافد الدخيل وبين منظومات الأعراف المتوافق عليها في المجتمع الأصلي (Fieldhouse, 1996).

وتظهر دراسة تحولات السيطرة على الأرض بعد وقوع حروب، أو حدوث سيطرة كولونيالية أو تغيير منظومة في القوانين وبناء المؤسسات (Peters, 2005, Hall and Taylor, 1996)، في حالة إقامة الدولة القومية، إن كان ذلك من خلال عملية تقرير المصير لمجموعات قومية/اثنية/ثقافية أو بعد حروب وتحديد حدود دولة، أو من خلال كولونيال وافد، أن الدولة الحديثة تضع أيديولوجية لتبرير أو لتثبيت سيطرتها على الأرض وهندسة المكان. في حالات كثيرة يكون توافق بين مؤسسات الدولة، خاصة في حالات الاستقلال وتحقيق المصير، أما في حالات سيطرة قوى خارجية كولونيالية فإن التناقض يزداد، مما يحدث شروخاً وصراعات تؤدي في بعض الأحيان إلى تطهير مكاني ((Spacio-cide, Hanafi, 2013)، أي تحويل المكان على ما يشمل من مشهد، معانٍ، ومنظومة أرض، من سكان أصليين غلبوا وفقدوا حقوقهم في الأرض. وحالياً، أصبحت ظاهرة إعادة الحقوق في الأرض للسكان الأصليين مطلباً بدأ تحقيقه في بعض الدول مثل استراليا (Lane, 2002, 2005, Lane; Hibbard, 2005). ولكن هذا الحق ما زال متجاهلاً مرفوضاً من قبل إسرائيل. وليس مردّ الرفض الإسرائيلي لأمر إسرائيلي؛ بل هو نتيجة لرفض، -بإدعاء أخلاقي، أيديولوجي وجيوسياسي- الاعتراف بالعرب الفلسطينيين أنهم سكان أصليون وأصحاب حق في الأراضي من جهة، ومن جهة أخرى ترفض الاعتراف بأن سيطرتها على الأراضي هي جزء من مشروع كولونيالي، (Zureik, 1978)، وأن إسرائيل لها مسؤولية ودور في نكبة الفلسطينيين وانتزاع أملاكهم وأراضيهم. بهذا الشأن يوجد نقاش مستمر داخل التيارات السياسية اليهودية الصهيونية، منذ بداية الاستيطان الصهيوني



فلسطين المهجرة: ثنائية الصبار والكريميد.

اليهودي الصهيوني في شراء الأرض والسيطرة عليها، والتي تعتمد على تنازٍ وجدلية الربط بين المكون الديني والقومي والمكاني. أي أن أرض فلسطين وكما هي معرفة لدى اليهود العبرانيين «أرض إسرائيل» وهبت من الله لشعب إسرائيل، أي اليهود؛ وهي ملك لهم بوعد رباني. وأن حالة النفي والخروج المؤقت منها لا يعني إسقاط حقهم في الأرض حسب حدود وضعت بموجب تعاليم دينية. وقفت هذه الأيديولوجية أمام دافعية شراء الأرض في فلسطين لتخليصها من أيدي «الغرباء» قبل قيام الدولة القومية العبرية، إسرائيل. في سبيل ذلك أقيمت مؤسسات مثل الصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت ليسرائيل) (شيلوني، ١٩٩٠)، والذي يعني بالمعنى الحرفي «الصندوق الوجودي لإسرائيل»، وله دلالة دينية، لشراء أرض في فلسطين بالإضافة إلى المبادرات الفردية والحزبية التي اشترت أو سيطرت على أرض في بلادنا لأجل إقامة وطن قومي لليهود تطبيقاً لوعد بلفور (رايخمان، ١٩٧٩، كينو، ١٩٩٢، كاتس، ٢٠١٠). كانت هذه الأيديولوجية التي تربط الديني والقومي والمكاني وما زالت تقف وراء منطق وأخلاقية السيطرة على الأرض التي تقوم بها

المؤجّه في فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي بدأ بشراء قطع أراضٍ في القدس وفي مواقع أخرى في فلسطين من قبل متمولين يهود مثل منتفوري وروتشلد (شيلوني، ١٩٩٠، Kellerman, 1993). وفي بداية القرن العشرين، وخاصة بعد المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٧ تسارعت عملية الاستيطان المؤجّه، ومع ذلك شراء الأراضي في فلسطين لتأسيس وتوسيع هذا الاستيطان (فايتس، ١٩٥٠). وكانت عملية شراء الأراضي وإقامة المستوطنات اليهودية تجري منذ العشرينيات من القرن الماضي بموجب مشروع جيو-ديمغرافي جاء لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وحل محل المشروع الوطني الفلسطيني الذي سعى كذلك إلى إقامة دولة فلسطينية وطنية أسوة بالدول العربية التي نالت استقلالها في منتصف القرن العشرين (Khalidi, 2006).

ورغم أن عملية السيطرة على الأرض قبل وبعد إقامة دولة إسرائيل أخذت طابع النموذج الكولونيالي الغربي، هناك جدل على طبيعة ونموذج هذا الكولونيال (خماسي، ٢٠٠٣؛ زندبرغ، ٢٠٠٧؛ Kimmerling 1983). أحد مركبات هذا الجدل مرده إلى المنطق



أجهزة الحركة الصهيونية قبل وبعد إقامة دولة إسرائيل. كانت هذه الأجهزة وما زالت مُسخرة ومجندة عقائديا وسياسيا واقتصاديا من أجل تحقيق مشروع إحياء الشعب اليهودي، وتكوين كيانه في فلسطين. وأن توفر الأرض يشكل المركب المادي الرئيس من أجل إنجاز هذا الكيان الجيوسياسي.

كان هذا الإحياء متأثرا بشكل مباشر بالبيئة والسياق الذي نشأ به، وهو أوروبا، ولكنه تميز عنه بخصوصية دينية الانتماء. ولذلك كان لا بد من إحياء وإنشاء اللغة العبرية كأداة جامعة للشخصية اليهودية العبرية. وكان لا بد من إحياء شعور الانتماء من خلال الصهيونية وإنجازها على الأرض بواسطة وضع هدف وتطبيقه على الأرض بواسطة سيطرة على مكان يؤمن اليهود بأن لهم ارتباطا تاريخيا دينيا وعاطفيا به وهو فلسطين. ولذلك يسعون لامتلاك هذا الحيز. هذا الامتلاك والسيطرة الذي ينجز بواسطة سياسات وأدوات سنعرضها لاحقا، مُبرر بأخلاقيات أحقية دينية تاريخية ثقافية تُستخدم وتُسخر موارد مالية، سياسية، احتلالية، وإحلالية لإنجازها. إن الادعاء والتبرير الذي يربط بين الديني والقومي والمكاني هو أحد مركبات التمايز والتميز بين المشروع الكولونيالي الغربي وبين المشروع الصهيوني في فلسطين، في سبيل تحقيقه سخرت استراتيجيات وسياسات وأدوات طوعت قبل وبعد قيام الدولة في سبيل السيطرة على الأرض.

## أدوات السيطرة على الأرض

مرت عملية السيطرة على الأرض بمرحلتين رئيسيتين قبل وبعد إقامة الدولة، حيث توجد علاقة طردية بين توفر القوة ووجود المؤسسات المنظمة المُشرعة والمُشرعة وبين القدرة على تحقيق الرغبة بتوسيع السيطرة على الأرض. لذلك فإن بداية عملية السيطرة كان بخلق الدافعية لدى اليهود ومن يعتقدون بمعتقداتهم ويناصرونهم لشراء الأراضي في فلسطين. هذا ما نشأ وتطور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولاحقا نُظمت هذه الدافعية بتأسيس مؤسسات خاصة وشبه عامة مبادرة لتنظيم هذا العمل، وقف على رأسها وقادها الصندوق القومي اليهودي (كاتس، ٢٠٠٢، شيلوني، ١٩٩٠). ساهم في تحقيق هذه الدافعية المناخ الجيوسياسي الدولي والإقليمي، وكذلك تحولات في نظام الأراضي العثماني بعد إقرار قانون الأراضي العثماني ١٨٥٨

وقانون الطابو لعام ١٨٦١. مكّنت هذه القوانين عملية التملك الخاص، وفصل الخاص عن العام من الأراضي والتي سهلت عملية البيع والشراء. وبعد إقامة الانتداب البريطاني على فلسطين وتحويله من حكم عسكري إلى حكم شبه مدني سنّ الانتداب قوانين وأجرى تشريعات تتعلق بالأراضي، اعتمد جزء منها على النظام والقانون العثماني أو كان امتدادا له، وآخر تم تحديثه واستيراده ليطبق في واقع فلسطين (الحزماوي، ١٩٩٨). هذه التحولات في نظام الأراضي والتي كان هدفها الأساسي هو عصرنة نظام ملكية الأراضي وجبي الضرائب، تم استغلالها من قبل الأفراد الصهاينة والمؤسسات الصهيونية لأجل شراء الأراضي، وأخذ امتيازات من الانتداب البريطاني لاستخدام الأراضي وحيازتها والسيطرة عليها. عقد صفقات شراء الأراضي، وباستخدام في بعض الأحيان، الحيل ووسطاء محليين أو غير محليين لامتلاك الأراضي والسيطرة عليها، لم يكن لدوافع عقارية، بل بهدف إنجاز المشروع الصهيوني لإقامة وطن قومي لليهود، وهو ما كان خافيا على بعض العرب في البداية. وأتاح توفر أراض تحت سيطرة قيادة هذا المشروع وبمساعدة خاصة من الانتداب البريطاني إقامة شبكة من المستوطنات القروية والمدينية على الأراضي التي تم استملاكها. كانت هذه الشبكة الاستيطانية القروية منظمة على أساس جماعي، وشكل توفر الأرض بمساحات لائقة أساسا لقيامها واستمرارها. أما الاستيطان المدني والذي جاء ليوسع الأحياء اليهودية الصغيرة الموجودة في المدن الفلسطينية مثل القدس، يافا حيفا صفد وطبريا لم يكن بحاجة إلى كميات كبيرة من الأراضي مثل الاستيطان الزراعي. لذلك ركز المشروع الصهيوني أولا على الاستيطان الزراعي والذي شكل وجوده وتوسعه بوصلة لاختيار مواقع الأراضي والمساحات المتوفرة للشراء أو للسيطرة والحيازة عليها. وحسب الإحصائيات المتوفرة من قبل الحركة الصهيونية فإن مساحة مجمل الأراضي التي كانت تخضع لها عام ١٩١٤ حوالي ٤٢٠,٦٠٠ دونم، أي حوالي ١,٥٩٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، توسع إلى ١,٨٠٢,٢٨٦ دونم عام ١٩٤٧ أي حوالي ٦,٨٪ من مساحة فلسطين. وفي الجدول التالي رقم ١ ننقل المساحات التي سيطر عليها اليهود حسب الأقضية ونوع الملكية بين عام ١٩١٤ أي قبل الحرب العالمية الأولى من وقبل قيام دولة إسرائيل.

## جدول رقم ١: توسع امتلاك وسيطرة اليهود على أراض في فلسطين/ «أرض إسرائيل» عام ١٩١٤ وعام ١٩٤٧ حسب الأقسضية ونوع الملكية بالدونم

القضاء	مساحة القضاء <sup>١</sup>	١٩١٤ <sup>٢</sup>					١٩٤٧ <sup>٣</sup>				
		الضدوق القومي اليهودي	ملك خاص أفراد وشركات	امتياز	المجمل	ملك خاص أفراد وشركات	الضدوق القومي اليهودي	امتياز	حيازة	المجمل	الفرد
	بالآلاف الدونمات										
عكا	٨٠٩	—	—	—	—	٢١,٢١٠	—	—	٦٥	٢١,٢٧٥	٤,٩٠٦
صفد	٦٨٢	—	٨٨,١٥٥	—	٨٨,١٥٥	٧٦,٧١٨	—	—	١,٨٢٨	٧٨,٥٤٦	٦٤١,٢١٨
طبريا	٤٣٩	٧,٨١١	٧٥,٢٥٦	—	٨٣,٠٦٧	٧٠,٠٧٣	—	—	٣٣٢	٧٠,٣٠٥	١٢٢,٣٤١
بيسان	٣٦١	—	—	—	—	١٢١,٤٧٧	١,٣٨٩	٢,٧٨٩	٢,٧٨٩	١٢٥,٦٥٥	٧,٣٧٣
الناصرية	٤٩٩	٣,٣٣٩	٢٠,١٣٨	—	٢٣,٣٧٧	٩٧,٦٧٧	—	—	—	٩٧,٦٧٧	٣٦,٨٦١
حيفا	١,٠١٦	٣٥٠	٩١,٥٩٠	—	٩٢,١٢٠	١٤٨,٦٣٣	١,٠٥٧	٤,٠٥٤	٤,٠٥٤	١٥٣,٧٤٤	٣٨,١٣٨
جنين	٨٣٩	—	—	—	—	١,٧٠٠	—	—	—	١,٧٠٠	٢,٥٤٠
طولكرم	٧٩٤	—	—	—	—	٨٠,٧١٧	٥,٣٨٢	—	—	٨٦,٠٩٩	٣٧٢
نابلس	١,٦٢٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٩٠
القدس	١,٥٢٥	٥	٩٠,٩٥٠	—	٩٠,١٠٠	١٣,٩٨١	—	—	١٠	١٣,٩٩١	٧١٤,٩٧٦
رام الله	٦٨٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الخليل	٢,٠٦٥	—	—	—	—	١٠,٤٥٤	—	—	١,١١٤	١١,٥٦٨	١,١٤٦
الرملة	٩٢٧	٣,٣٠٨	٥٧,٦٦٦	—	٦٠,٩٧٤	٤٣,٨٠٧	—	—	٢٤١	٤٤,٠٤٥	١٠,٤٥١
يافا	٣٣٥	—	٣٣,٣٩٧	٢,٥٠٠	٣٥,٨٩٧	٢١,٥٥٧	١,٠٧٤	—	—	٢٢,٦٤١	١١٢,٥١٩
غزة	١,١١١	٧١٢	٤,٤٩١	—	٥,٢٠١	٤٣,٧٠٥	—	—	١,٩٩٧	٤٥,٧٠٢	١٢,٥٧٢
بئر السبع	١٢,٥٧٧	—	٥,٥١٤	—	٥,٥١٤	٣٩,٩٤٠	—	—	٤,٠٠٧	٨٠,٠١٨	٢٤,٣٦٨
مجمل الإصافات	١٥,٦٠٥	٣٨٥,٣٠٢	٢,٥٠٠	—	٤٠,٣٤٠٧	٧٩١,٦٤٩	٨,٩١٢	٥٢,٤٠٧	٥٢,٤٠٧	٨٥٣,٩٦٩	٧٧٣,١٦٤
بدون تفصيل	٣٦,٣٠٥	٧٩٥	١٦,٣٩٨	—	١٧,١٩٣	—	٦٩٨	—	—	٣٠,٥٩	١,٧٤٥
المجمل العام	٣٦,٣٠٥	١٦,٤٠٠	٤٠,١٧٠	٥ ٢,٥٠٠	٤٢٠,٦٠٠	—	٩,٦١٠	—	—	٨٥٦,٠٢٨	١٧١,٤٤٩

١. مصدر الجدول: رايمان (١٩٧٩)، صفحة: ٧٨.
٢. مساحة الأقسضية - حسب التقسيم الإداري منذ ١٩٤٦.
٣. يعتمد على مصادر منقولة في رايمان (١٩٧٩)، صفحة: ٧٨.
٤. التقدير أعد من قبل ز. ليفشيتس لغرض إعداد خارطة بمقياس رسم: ١:٢٥٠,٠٠٠ للأراضي التي يملكها يهودية، المعدلة ليوم ٣٠ حزيران ١٩٤٧ (أرشيف ز. ليف، القدس، ملف الأملاك اليهودية في أرض إسرائيل).
٥. أراض بالحيازة والتصرف، لم تحول ملكيتها لأسباب مختلفة، ولكن لغرض الحساب مكانتهم تشبه أراضي بملكية.
٦. امتياز مكفي إسرائيل.
٧. امتياز أراضي الحولة.
٨. امتياز البحر الميت في القسم الشمالي والجنوبي.

يظهر الجدول بعض المؤشرات التي تحتاج لإجراء دراسة موسعه بشأنها.

١. رغم أن المشروع الصهيوني كان مدعوما من قبل الانتداب البريطاني أخلاقيا وسياسيا وتنظيميا، وسخر له فرص شراء الأراضي في غالب الأحيان، ورغم ادعاءات الحركة الصهيونية بأنها اشترت الأراضي فإن مجمل المساحة التي تم شرائها من قبل شركات يهودية خاصة وأفراد يهود والصندوق القومي اليهودي خلال حوالي قرن لم تتجاوز ٤,٦٪ من مساحة فلسطين الانتدابية.

٢. يوجد تفاوت في مساحة الأراضي التي امتلكها أو سيطر عليها اليهود حسب الأقضية. فمثلا في قضاء رام الله لم يكن يملك اليهود أي دونم حتى عام ١٩٤٧، وقضاء نابلس ملك به اليهود ما لا يزيد عن ٩٠ دونما، وهذا يعني أن عملية شراء الأراضي كانت موجهة أكثر لمنطقة السهل والساحل الفلسطيني وفي مناطق صُقل بها المشروع الاستيطاني الزراعي الصهيوني كأساس لتكوين الدولة اليهودية لاحقا وهو ما يعرف بـ N - استيطاني (رايخمان، ١٩٧٩)، أي خلق تواصل إقليمي يربط بين منطقة سفوح جبل الشيخ ومنايع نهر الأردن، مارا بالحولة ثم طبريا، ثم بيسان ومنها إلى مرج ابن عامر ومن ثم إلى حيفا ومنها على امتداد السهل الساحلي جنوبا حتى منطقة غزة. وحتى أن نسبة امتلاك اليهود وسيطرتهم على الأراضي في قضاء القدس لم تتجاوز ٤,٣٪ من مساحة القضاء، وفي الخليل ٠,٦١٪ وهما موقعان يعتقد اليهود أنهما مهمان لهم حسب روايتهم الدينية والتاريخية.

٣. مساحة الأراضي التي كان يملكها الصندوق القومي اليهودي عام ١٩١٤ لم تتجاوز ٠,٦٢٪ ارتفعت إلى ٣,٢٪ عام ١٩٤٧ من مساحة فلسطين. وهذا يعني أن مساحة «الملك العام» الذي كان يخضع للشعب اليهودي كان قليلا نسبيا، رغم الجهد الديني-القومي والموارد المالية الكثيرة التي استثمرت في سبيل شراء الأرض (كيرن كايمت ليسرائيل، ٢٠١٤).

هكذا فإن مرحلة ما قبل إقامة الدولة كانت تعتمد السيطرة على الأرض بالشراء بالأساس وخلق جويُمَكُن من عقد صفقات أراض في

مواقع تشكل أساسا لخلق تواصل جيو - اثني، مثل شراء الأراضي في منطقة بيسان ومرج ابن عامر وفي منطقة وادي الحوارث (كنوط ١٩٩٢، الحزماوي، ١٩٩٨)، تقام عليها مستوطنات زراعية صهيونية شكلت لاحقا أساسا لإقامة الدولة العبرية.

## الطريق من الدولة إلى تشكيلها وبنائها

بعد إقامة وتكوين المؤسسات العبرية، التي شكّلت في مرحلة الطريق لبناء الدولة بالموازاة مع إعادة صقل المجتمع (Kellerman, 1993) وبالتنسيق والتوافق مع مؤسسات الانتداب البريطاني، تطورت أدوات السيطرة على الأرض إلى أن أصبحت عملية اتخاذ القرار بيد أجهزة الحركة الصهيونية. وفيما يلي نعرض بإيجاز هذه الأدوات التي تلخصت بأربع أدوات رئيسية:

١. **الشراء:** رغم إقامة الدولة وإعلان سيادتها بعد الحرب ونكبة ١٩٤٨، إلا أن مؤسسات الدولة الرسمية وبالموازاة معها المؤسسات الصهيونية مثل الصندوق القومي اليهودي استمرت بعملية عقد صفقات وشراء أراض، إن كان ذلك بشكل مباشر من المالكين أو بواسطة وسطاء وسماسرة، بعد الإعلان عن الأراضي كمصادرة وتعويض أهلها الذين أصبحوا لا حول لهم ولا قوه إلا التسليم بالأمر الواقع الذي فرض عليهم. هذا الضغط يستغل من مؤسسات الدولة لعقد صفقة التعويضات وكأنها صفقة شراء. أما الصندوق القومي اليهودي فاستمر بتشغيل شركة خاصة «همينوتا» لشراء أراض من العرب. أي أنه رغم سيادة الدولة العبرية والمؤسسات الصهيونية على الأراضي، واصلت السعي إلى شراء الأرض ليس لدوافع عقارية بالأساس، بل لتأمين ملكية الأراضي وتسجيلها على اسمها أو اسم مؤسسات يهودية، مستخدمة بذلك سياستها وقوة الدولة في ضبط توزيع موارد الأرض.

٢. **الاحتلال:** خلال وبعد حرب عام ١٩٤٨ احتلت الحركة الصهيونية ولاحقا دولة إسرائيل أراضي كثيرة لم تكن خاضعة للملكية يهودية، ولم تكن ضمن الدولة اليهودية حسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الذي قسم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية وأبقى منطقة القدس بوضع خاص،

(انظر جدول رقم ٢)، هذا على فرض قبلنا بقرار التقسيم كمصدر ومرجع لشرعنة إقامة إسرائيل وبسط سيادتها على الأراضي. شملت عملية الاحتلال هذه أراضي ضمت إلى دولة إسرائيل بالقوة، والتي بسطت سيادتها وسيطرتها عليها (Golan, 1995). شملت عملية الاحتلال منطقة الجليل ومنطقة المثلث بين عام ١٩٤٧-١٩٤٩، ولاحقاً القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وبعدها هضبة الجولان عام ١٩٨٠. وتطالب الآن بعض القوى والأحزاب الصهيونية اليمينية بضم أجزاء من الضفة الفلسطينية المحتلة، خاصة في المنطقة «ج» التي تخضع للإدارة العسكرية والمدنية الإسرائيلية. احتلال الأرض هو مصدر مركزي في السيطرة عليها وخلق واقع يمنع استخدامها أو «يطهرها» من أصحابها مالكيها ومستخدميها، وتركيزهم في مناطق محدودة ومحددة كما حددت عام ١٩٥٠، عندما تم تركيز بقية السكان العرب في النقب في المنطقة التي تعرف حالياً باسم «سياج» (Falah, 1996). وبعد تفريغ الأرض من سكانها بعد احتلالها تبسط الدولة السيطرة على الأرض دون اكتراث للمالك أو مستخدم. يمنح هذا الاحتلال نفسه شرعية من خلال فرض الأمر الواقع بالقوة معتمداً على أيديولوجية مغلفة «بأخلاقية» ادعاء أنه صاحب حق ديني تاريخي سابق لمن هو ساكن ويملك المكان.

٣. سن القوانين وتطبيقها: قامت الدولة لأجل شرعنة ذاتية لعمليات السيطرة وامتلاك الأرض بسن قوانين وإقامة مؤسسات بموجب هذه القوانين للسيطرة وإدارة الأرض المحتلة والتي بسطت سيادتها عليها. تقسم هذه القوانين إلى قسمين: الأول: قوانين موروثية، كانت موجودة قبل إقامة دولة إسرائيل وجهت وأدارت نظام الأراضي في الفترة العثمانية وفي فترة الانتداب البريطاني، وقد ورثتها السلطات الإسرائيلية، والتي قامت بتبنيها وتطبيقها لتخدم مصالحها، خاصة وأن هذه القوانين الموروثة وُضِعَتْ في سياق يمنح المركزية للدولة في إدارة الأرض، كما نوضح لاحقاً، أو في سياق حكم عسكري أو شبه مدني خلال الفترة الانتدابية. فمثلاً تصنيف الأراضي إلى خمسة أنواع (ملك، وقف، متروك، ميري وموات) حسب قانون الأراضي

العثماني ١٨٥٨، استغل من قبل منظومة القوانين والمحاكم ومديري الأراضي في إسرائيل للسيطرة على الأراضي كما حدث ويحدث اليوم في النقب، حيث يعرف بأنه أراض موات (يفتحيل، كيدار وأماره. ٢٠١٢)؛ أي أن ملكيته تعود للدولة. كما أن أمر استملاك الأراضي للمرافق العامة لعام ١٩٤٣ الانتدابي تم تبنيه من منظومة القوانين واستغل من قبل دولة إسرائيل لمصادرة أراض عربية لإقامة مستوطنات يهودية على اعتبار أن هذه المستوطنات هي جزء من المصلحة العامة (Falah, 1989).

٤. أما النوع الثاني من القوانين وهي التي سنت لأجل تثبيت السيطرة الإسرائيلية على الأرض بعد عملية تهجير وطرد وهروب غالبية العرب الفلسطينيين من وطنهم خلال النكبة وبعدها. نموذج لهذه القوانين إقامة سلطة التطوير ١٩٥٠، قانون حارس أملاك الغائبين ١٩٥٠، قانون أراضي البور ١٩٥١، ولاحقاً إقامة دائرة أراضي إسرائيل ١٩٦٠، كقانون أساسي لتجميع إدارة ٩٣٪ من الأراضي الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية. تثبت مجموعة القوانين سيطرة الدولة على الأرض التي أصبحت تحت سيطرتها بعد النكبة، وأسست لإقامة مؤسسات لإدارة هذه الأراضي وتوجيهها لإنجاز مشاريع تهويد الحيز، إقامة المستوطنات ومنع إمكانية إعادة الأراضي إلى أصحابها العرب الفلسطينيين في حالة إقرار تسويات جيوسياسية من خلال تغيير الواقع. ما زالت هذه القوانين التي طوعت لشرعنة عملية السيطرة على الأرض الأساس لنظام إدارة الأراضي في إسرائيل رغم التحولات التي حدثت خلال العقود الستة الأخيرة كما سنين لاحقاً.

٥. الإرث: وهنا نقصد بالإرث هي مجمل الأراضي العامة التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية ولاحقاً الانتداب البريطاني؛ أو تلك الأراضي التي لم تكن بملك خاص أو مؤسسات عينية مسجلة. ونظراً لأن دولة إسرائيل أصبحت الدولة المسيطرة فإنها ورثت مجمل هذه الأراضي الشاسعة والتي أصبحت تسيطر عليها وتنفذ عليها المشاريع التي تخدم مصالحها.

يمكن تلخيص أدوات السيطرة على الأرض التي بدأت بعملية

عندما لم تكن الحركة الصهيونية تمتلك القوة، مالت إلى شراء الأرض بموجب ثلاث استراتيجيات: الأولى؛ شراء في أي موقع ممكن، فيما تعرف بإستراتيجية «غرس وند» وثانياً تقوم بشراء أراض حول «الوند»، ما يعرف بإستراتيجية أو منهجية «نقطة الزيت» التي تتمدد وتتوسع (بورات، ٢٠٠٠)، والثالثة شراء الأرض بموجب مخطط لخلق امتداد إقليمي بين الأراضي المستملكة (غفيش، ١٩٩٠، كارك، ١٩٩٥؛ راخمان ١٩٧٩). لم تنته هذه العمليات والأساليب في سبيل امتلاك الأرض مع قيام دولة إسرائيل؛ بل ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، طبعاً باستخدام وتحت ظل قوة الدولة المستمرة باستملاك الأرض بالقسر التي تطبق بعده وسائل؛

الشراء وأخذ بعض الامتيازات بالتوافق مع السلطة الحاكمة خاصة الانتداب البريطاني قبل إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨؛ تحولت بعد إقامة الدولة وأضيفت إليها أدوات إضافية مثل الاحتلال، سن القوانين وأخذ مبررات لشمل حيز طبيعي كان عاملاً لخدمة مجمل السكان، ولكنه خضع للسلطة الإسرائيلية من أجل إنجاز مشروع الدولة العبرية.

### أجهزة السيطرة على الأرض وإنتاج الحيز

يتم تطبيق أدوات السيطرة على الأرض من خلال تشكيل أجهزة ومؤسسات رسمية وغير رسمية. تكونت هذه الأجهزة من ثلاثة أجهزة رئيسية: استملاك الأرض لصالح الدولة، إدارة الأرض وتخطيط الأرض. هذه الأجهزة انطلقت من أيديولوجية مركزية لإدارة وتخطيط الأرض، ولم تتغير رغم حصول تحول أيديولوجي لنظام الدولة من دولة تميل إلى النظام الاشتراكي ومن ثم إلى دولة الرفاه والآن إلى دولة تتبنى أيديولوجية وسياسات الليبرالية الاقتصادية أي السوق الحر (انظر جدول ٣)، أما بشأن أيديولوجية التعامل مع الأرض والسياسات التي توجه التعامل مع استملاك وإدارة وتخطيط الأرض فما زالت تتركز في أجهزة تميل إلى مركزية القرار، رغم تبني سياسات إدارية انتقائية تعتمد على أيديولوجية تفويض وتوزيع الصلاحيات وخصخصة السوق. وفيما يلي نتناول هذه الأجهزة بشيء من الإيجاز.

### الاستملاك

أشرنا سابقاً إلى أن عملية شراء الأرض كانت إحدى الاستراتيجيات والأدوات لاستملاك الأرض الرئيسة قبل قيام دولة

إسرائيل. عملية الاستملاك انبثقت من مبادئ أيديولوجية تسعى إلى «تخليص أو إنقاذ الأرض» ولخصتها روت كارك (١٩٩٥) بثلاث نقاط:

١. أرض إسرائيل منحت هدية من الله للشعب إسرائيل.
٢. حق الملكية يبقى بيد الله وينتقل للشعب بالحكر لفترة زمنية محدودة وهي ٤٩ سنة.
٣. أيضاً وبعد أن نفي الشعب اليهودي من بلده، حدد حكماؤه إسرائيل المرحومون مراسيم كثيرة بشأن إلزام توطين البلاد، وبالمقابل تطالب (بتخليص) أرضها من أيدي الغريباء واستخدامها.

تعتبر هذه النقاط الثلاث عن نوع مميز من الاستعمار والذي يعتمد على ادعاء بأن الأرض منحت من الله وبذلك يوجد وعد رباني لمنح الأرض، وأن معارضته هي معارضة دينية، وأن ازدواجية حق الملكية على الأرض؛ أي أنها أولاً هي لله ومنحت فقط إلى مجموعة دينية قومية مخصصة في حدود معينة تحدد من قبل النخب الدينية والسياسية لهذه المجموعة، وتقع مسؤولية دينية على أبناء هذه المجموعة لتخليص هذه الأرض من مجموعات قومية، دينية ثقافية أخرى هي مهمة يجب إنجازها. وضع هذا الدافع الديني لتخليص الأرض والاستيطان بها، كحجر زاوية في انطلاقة المشروع الصهيوني وهو نموذج مميز للاستعمار الكولونيالي، دافعه ليس فقط اقتصادي أو ثقافي أو سياسي بل مغلف بغلاف ديني قومي يسعى إلى الحل محل العرب الفلسطينيين وينكر عليهم حقهم في البلاد.

ورغم ادعاء أبناء الحركة الصهيونية أنهم جاؤوا إلى «بلاد بلا شعب» ومنحت «لشعب كان بلا بلاد» (Masalha, 1997)، أي أن



الشعب العربي الفلسطيني الذي وَطِنَ البلاد، لم يُرَ من قبل أبناء الحركة الصهيونية. هذا الادعاء يضاده أبناء الحركة الصهيونية أنفسهم حيث يؤكدون على أن فلسطين كانت عامرة بمجتمع يعيش في مدن وقرى وضياع ولم تكن الأرض بدون مالك أو مستخدم، كما شأن بعض المواقع الكبيرة في أوروبا والتي كانت متوفرة لمن يريد أن يصلحها، يستخدمها ويستملكها (Free Land)، ومن أوروبا وسياقها انطلقت الحركة الصهيونية (Fieldhouse, 1996). وفي هذا السياق كتب مناحيم أوسيشكين من قيادة حركة «أحباء صهيون» ورئيس الكيرن كيمت ليسرائيل (١٩٢٢-١٩٤٢): «من أجل تأسيس حياة طائفة يهودية مستقلة، أو لأجل التدقيق دولة يهودية في أرض إسرائيل، من الواجب أولاً أن تكون الأرض في أرض إسرائيل، أو على الأقل معظمها ملك شعب إسرائيل... ولكن وكما هو متعارف عليه وفي العالم كيف يعملون على تطبيق ملكية الأرض؟ فقط بواحد من ثلاث طرق: بالقوة - بواسطة الاحتلال بالحرب، لسان أخرى، اغتصاب الأرض من يد أصحابها؛ شراء بالغصب، يعني مصادرة الممتلكات بقوة الحكومة، وشراء برضى المالكين» (أوسيشكين، ١٩٤٣: ١٠٥ مقتبس عند: شفير، ١٩٩٣: ١٠٨).

عندما لم تكن الحركة الصهيونية تمتلك القوة، مالت إلى شراء الأرض بموجب ثلاث استراتيجيات: الأولى؛ شراء في أي موقع ممكن، فيما تعرف بإستراتيجية «غرس وتد»؛ وثانياً تقوم بشراء أراض حول «الوتد»، ما يعرف بإستراتيجية أو منهجية «نقطة الزيت» التي تتمدد وتتوسع (بورات، ٢٠٠٠)، والثالثة شراء الأرض بموجب مخطط لخلق امتداد إقليمي بين الأراضي المستملكة (غفيش، ١٩٩٠، كارك، ١٩٩٥؛ راخمان ١٩٧٩). لم تنته هذه العمليات والأساليب في سبيل امتلاك الأرض مع قيام دولة إسرائيل؛ بل ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، طبعاً باستخدام وتحت ظل قوة الدولة المستمرة باستملاك الأرض بالقسر التي تطبق بعده وسائل؛ نوجزها فيما يلي:

**المصادرة؛** والتي تعرف بالاستملاك بالإكراه أو بالفرض؛ أي أن الدولة تقوم بإعلان مصادرة أرض أو منطقة معينة بموجب احد القوانين التي تتناسب مع الظرفية، خاصة وأن هناك أكثر من ١٨ قانوناً سنت وعدلت لتمكن الدولة من استخدام صلاحياتها من أجل المصادرة بشكل مباشر. استخدمت بعض هذه القوانين بشكل كبير في العقد الأول لقيام إسرائيل مثل قانون أراضي البوار؛ قانون ساعة الطوارئ؛ قانون حارس أملاك الغائبين، قانون الاستملاك للأغراض

العامّة ١٩٤٣ (جريس، ١٩٦٦، كايم، ١٩٨٤، لوستك، ١٩٨٥)، وهذه القوانين تستخدم كذلك كأساس لأوامر عسكرية في منطقة الضفة الفلسطينية حالياً (زمير وبنفستتي ١٩٩٣، بتسيلم، ٢٠٠٢). **تعويض على أراض مصادرة؛** بعد مصادرة الأراضي تفرض السلطات تعويضاً رمزياً لأصحابها، والذين غالباً ما يرفضون استلامه. ولكن مع مرور الوقت هناك بعض من المالكين أو أصحاب الحق في الملكية الأصلية يتواصلون بشكل مباشر أو من خلال وسطاء وسماصرة بما في ذلك محامين لأجل أخذ تعويضات على الأراضي التي صودرت سابقاً. دافع دولة إسرائيل لدفع تعويضات على أراض صودرت هو سياسي وليس بالضرورة أخلاقياً، الهدف هو تطبيق الادعاء أن أهل الأرض باعوا الأرض واستلموا تعويضات عليها، ولذلك لا يوجد لديهم أي مبرر للمطالبة بإعادة الأراضي المصادرة. ونظراً لأن أصحاب الأرض يتبدلون بحكم التوريث، ولكن الأرض تبقى ثابتة بيد وبسيطرة دولة إسرائيل أو من ينوب عنها من أجهزة ومؤسسات أسست وتعمل بموجب نظم وقوانين، لذلك لديها النفس الطويل مقابل النفس القصير للمالكين الأصليين، الذين أصبحوا بلا حول ولا قوة لاستعادة أراضيهم المصادرة وتلك التي أقيمت عليها مشاريع قطرية أو مستوطنات يهودية.

**التبديل؛** تجري عملية التبديل بين المالك الأصلي ومؤسسات الدولة وبين أجهزة الدولة فيما بينها، وبينها وبين مؤسسات الحركة الصهيونية. تجري عملية التبديل بين المالكين الأصليين أو أولئك الذين يرغبون بتملك أو حكر قطعة أرض للعمار في مسطح البلدة المسموح البناء به بموجب مخطط هيكل مصدق. حيث تقوم أجهزة الدولة التي تدير الأراضي - دائرة أراضي إسرائيل، أو من ينوب عنها من وسطاء وسماصرة، أو في بعض الحالات يتوجه الفرد إلى هذه الدوائر مطالباً حكر أو شراء قطعة أرض مخصصة للسكن في مسطح البلدة. ولكن دائرة أراضي إسرائيل لا تعقد معه صفقة بيع أو حكر بل تطالبه بتوفير أرض بديلة يقوم بعملية تبديل عليها. هذه الأراضي غالباً ما تكون خارج مسطح البلدة، أي أراض زراعية أو وعرية غير مستغلة؛ ويكون بعضها داخل مستوطنات يهودية ترغب الدولة بتصفية الملكية الخاصة عليها. تتم عملية التبديل بموجب نظام غير متناظر، بل في غالب الأحيان مقابل قسيمة أرض سكن بمساحة نصف دونم يمتلكها أو يحكرها الفرد العربي من دائرة أراضي إسرائيل يدفع مقابلها أكثر من عشرة دونمات. جزء من الأراضي التي يتم التبديل عليها هي بالأصل أراضي مهجرين



اللجون المججرة: موات قرية.. موات بيت.

عربية فلسطينية صودرت أو تم احتلالها والسيطرة عليها خلال الحرب وبعد ذلك.

**إعلان عن أراض موات؛** تتم عبره عملية إجراء تسوية الأراضي لتغيير واقع ملكها من ملك واستخدام بموجب نظام الأعراف التقليدي (Customary Law) إلى نظام الدولة القسري (State Law). نموذج حي يعاني منه العرب الفلسطينيون هو الإعلان عن النقب كأراض موات (يفتحيل، كيدار وامارة، ٢٠١٢). بموجب قانون الأراضي الإسرائيلي عام ١٩٦٩ وكجزء من عملية تسوية الأرض، تحديد موقع الأرض والمالك (غفيش، ١٩٩٠)، أعلنت الدولة عن ملكيتها لكل أراضي النقب، وتوجهت لكل شخص يدعي أن له ملكية على الأرض أن يقدم طلب ادعاء بذلك إلى سلطات الدولة. قدم حوالى ٣٢٠٠ مالك عربي مطالبة بتثبيت ملكيتهم على الأرض بمساحة حوالي مليون دونم؛ ولكن الدولة ما زالت تماطل في دراسة هذه الطلبات وما زالت تفرض ادعاؤها بأن الأرض هي أراضي دولة، ودعمت المحاكم الإسرائيلية، المستمرة في غالب الأحيان، إدعاء الدولة بشرعية تهويد الأرض (بن دافيد، ١٩٩٦). وتقوم الدولة حالياً بواسطة انزعها المختلفة بالاعتراف بحق ملكية الشخص العربي على الأراضي فقط في حالة اضطر إلى بيعها للدولة. وبأدرت الدولة باقتراح قانون

داخليين، أو من يعرفون بنعت «حاضر غائب»، طردوا وهجروا من بلدتهم الأصلية خلال النكبة/الحرب وبعدها بقليل، أو أراض تعرف بأماك فلسطينيين غائبين هجروا والآن هم لاجئون خارج الوطن. تجري عملية التبديل هذه غالبا بالإكراه اللين والقاسي، وفي بعض الأحيان بواسطة سمسارة محميين من السلطة الإسرائيلية يسعون إلى الربح المالي من الصفقات العقارية.

أما التبديلات بين المؤسسات الإسرائيلية فتجري بين دائرة أراضي إسرائيل التي تمثل الدولة الرسمية وبين الصندوق القومي اليهودي الذي يمثل الوكالة الصهيونية بشأن الأراضي. حيث تقوم دائرة أراضي إسرائيل بتبديل أراض تابعة للصندوق القومي اليهودي في منطقة المركز لدوافع عقارية بأراض في مناطق بالأطراف مثل الجليل، المثلث والنقب، وخاصة داخل وحول البلدات العربية (دائرة أراضي إسرائيل ٢٠١٢: ٥٤-٥٧). يؤدي هذا التبديل إلى تحويل ملكية أرض دولة يطالب المواطنون العرب لإحقاق حقهم بها للاستفادة منها، ولكن تحويل ملكيتها إلى الصندوق القومي اليهودي يقطع الطريق أمام هذه المطالبة. ويتم في بعض الأحيان التبديل مع أفراد يهود أو جمعيات يهودية يسعون إلى إقامة مشاريع تخدم الأهداف الصهيونية وأهداف الدولة وذلك يتم على حساب أراض



تنطلق أيديولوجية إدارة الأرض، والتي توجه السياسات والأدوات التي تمارس في عملية إدارة الأرض من مبدئين: الأول: تأمين الملكية والسيطرة الجماعية اليهودية على الأرض. والثاني: إن الأرض لا تباع للأفراد ولا تنقل إليهم للمنفعة إلا بواسطة الحكر (كاتس، ٢٠١٢). هذان المبدآن هما تطبيق أيديولوجية «خلاص الأرض»، وتحقيق وعد رباني كما يعتقد اليهود والذي طبق بعد وعد بريطاني، بإصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

## إدارة الأرض

تنطلق أيديولوجية إدارة الأرض، والتي توجه السياسات والأدوات التي تمارس في عملية إدارة الأرض من مبدئين: الأول: تأمين الملكية والسيطرة الجماعية اليهودية على الأرض. والثاني: إن الأرض لا تباع للأفراد ولا تنقل إليهم للمنفعة إلا بواسطة الحكر (كاتس، ٢٠١٢). هذان المبدآن هما تطبيق أيديولوجية «خلاص الأرض»، وتحقيق وعد رباني كما يعتقد اليهود والذي طبق بعد وعد بريطاني، بإصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. هذا الدمج بين المركب الديني أولا والقومي ثانيا، وبعد ذلك المدني المُميز بين المواطنين ثالثا، هو المحرك لممارسات الحركة الصهيونية وأجهزة الحكومة الإسرائيلية لإدارة الأرض. لإحكام سيطرة يهودية صهيونية على الأرض تقوم المؤسسة الحكومية بوضع نظام مفروض يخدم المبدئين، حتى بعد إقامة الدولة التي تعرض نفسها على أنها دولة مؤسسات مدنية ديمقراطية. ولكن فحصا بسيطا يظهر أن هذه المؤسسات الحكومية الرسمية وتلك التي ما زالت تخضع للوكالة الصهيونية يوجد بينهما تآزر وتوافق شبه كامل بشأن استملاك وإدارة الأرض لتحقيق المبدئين أنفي الذكر. أما الأدوات لتحقيق الأيديولوجية فتتلخص بالنقاط التالية:

١. شبكة قوانين ومراسيم مركزية: ورثت إسرائيل منظومة قوانين ومراسيم إدارية حكومية صَدَرها الانتداب البريطاني إلى فلسطين. صدرت هذه المنظومة وتطورت في بيئة غربية عصرية مختلفة عن تلك التي كانت تسود المجتمع الفلسطيني المحلي الشرقي التقليدي، كما أنها جاءت لإحكام سيطرة الحكم العسكري الانتدابي على الأرض. وأن الحركة الصهيونية غالبا ما كانت متماثلة ومتطابقة مع هذه المنظومة من القوانين، وحتى يمكن القول إنها كانت جزءا منها وجاءت لخدمتها خلال مرحلة ما قبل إقامة الدولة. بعد إقامة

خاص «قانون تسوية الاستيطان البدوي في النقب-٢٠١٣»، والذي يعرف بقانون برافر، يقلص امكانية إعادة الأرض لأصحابها من ناحية، ويلزم طرد وتركيز السكان الذي يسكنون على أرضهم، ولكن الدولة لا تعترف بذلك من ناحية أخرى.

**تسوية الأراضي؛** معظم الأراضي لم تجر بها تسوية كاملة، أي تحديد حدود الأرض بموجب الموقع حسب نظام منح «بطاقة» هوية للأرض بتعريفها حسب البلدة، الحوض، القطعة، المساحة، والمالك وهو ما يعرف بنظام تورينس (Torrens, 1858) (غفيش، ١٩٩٠). خلال عملية تسوية الأرض، أي إجراء المساحة عليها، ووضع جدول ادعاء ملكية لتحويله إلى جدول حقوق، وتسجيل الأرض على المالك المستخدم بالسجل العقاري/الطابو. تظهر خلافات بين المالكين المستخدمين، أو أن بعض الأراضي لا يقدم أصحابها إثباتات ملكية عليها. كل هذه الأراضي التي لا يوجد إثبات يُقبل على سلطات الدولة، تُسجل على اسم الدولة وتصبح هي مالكتها بموجب قانون التسوية وتسجيل الأراضي الانتدابي لعام ١٩٢٨، والتعديلات التي جرت عليه وحسب نظام الأراضي الإسرائيلي. بموجب قانون التسوية تحولت أراض كثيرة داخل وخارج البلدات العربية إلى أراضي دولة بما في ذلك أراض أميرية متروكة وموات.

الشراء؛ كما أشرنا سابقا فإن دولة إسرائيل ما زالت ترصد أموالا كثيرة من أجل شراء الأرض حتى بعد بسط سيطرتها عليها. تكون عملية الشراء هذه بين أفراد مالكين أو ورثاء لهم اضطروا إلى أو يرغبون ببيع أراضيهم لأسباب عقارية أو أسباب ضائقة مادية أو لمناكفة بين أقرباء. وما زالت الدولة أو الوكالة الصهيونية توظف وسطاء وسماسرة لأجل اقتناص الفرص وشراء أراض لتهويدها وتحقيق أيديولوجيتها للسيطرة على الأرض وتحقيق أهدافها الاستيطانية.

המנהל האזרחי לעניני יהודה ושומרון  
הממונה על הרכוש הממשלתי  
الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة  
المسؤول على الأملاك الحكومية  
אדמות מדינה  
אין להשיג גבול  
أراضي دولة - ممنوع الدخول

النتج: سياسة زراعي تراعي متناسلة.

الأرض، تسويتها، تسجيلها، حكرها كما يحدث في دولة عصرية. ولكن الفرق في الحالة الإسرائيلية أن المؤسسات تعمل على أساس تفضيلي حسب الانتماء العرقي. وأن منظومة الدولة كلها جاءت كجزء من مشروع ديني قومي وإثني. عمل جزء من هذه المؤسسات بشكل مباشر في إدارة الأرض، بشكل ناعم أو بشكل قاس، وأخرى كانت نزع إنجاز عملية السيطرة على الأرض، مثل تطبيق الحكم العسكري على بقية العرب الفلسطينيين خلال الفترة بين عام ١٩٤٩-١٩٦٦، حيث جرت معظم عملية مصاربات الأراضي وشكلت خارطة السيطرة على الأرض من قبل الدولة (جريس، ١٩٦٦، كايم، ١٩٨٤، بوميل، ٢٠٠٧). بالموازاة، قامت الدولة بتشكيل سلطة التطوير بموجب قانون سلطة التطوير ١٩٥٠ والتي منحت الصلاحية كممثلة للحكومة من أجل السيطرة على الأراضي التي كانت مملوكة للعرب الفلسطينيين الذين طردوا خلال النكبة، وإدارة هذه الأرض لخدمة أهداف الدولة الجديدة، بما في ذلك بيع هذه الأراضي للصندوق القومي اليهودي كما حدث بين عام ١٩٥٠-١٩٥٣؛ حيث قامت سلطة التطوير «ببيع» وتحويل أراض عربية فلسطينية أخضعت بعد الحرب إلى سلطة التطوير بصفتين منفصلتين متكاملتين. الأولى بمساحة ١٠١٠٩٤٢ دونما، والثانية بمساحة ١٠٢٧١٠٧٣٤ دونما. أصبح الصندوق القومي

الدولة استمرت هذه المنظومة المركزية من القوانين، وأضيفت إليها قوانين أو عدلت لتحقيق أهداف مشروع الدولة الحديثة. تخدم هذه المنظومة من القوانين التي تهدف إلى تحويل الأرض من أرض عربية فلسطينية إلى يهودية صهيونية، عملية التحويل. وحتى في حالة التوجه إلى المحاكم للتقاضي بين الدولة والمواطنين أو بين المواطنين أنفسهم يجد الحكام أنفسهم - حتى لو فرضنا جدلا أنهم ينوون الإنصاف - مضطرين إلى الحكم بموجب قوانين أصلها جائر وغير منصف. وبذلك فإن توجه العرب الفلسطينيين إلى المحاكم ضد مؤسسات الدولة لإنصافهم وإعادة حقوقهم أو ردع الاعتداء عليهم في مسألة الأراضي، فإنه غالبا ما تكون النتيجة في غير صالحة، لأن منظومة المحاكم تحكم بموجب قوانين وليس لتحقيق العدل والإنصاف. صدرت هذه القوانين وشرعت في الأصل لتحقيق أهداف مجموعة إثنية قومية والدولة جاءت لخدمتها وهي جزء منها، لذلك فإن أجهزة المحاكم تصبح سُخرة بشكل مباشر وغير مباشر لتحقيق تهويد الأرض بموجب قوانين سنت وشرعت من قبل الأغلبية في نظام اثنوقراطي (يفتحيل، ١٩٩٨، ٢٠٠٠).

## ٢. إقامة مؤسسات حكومية وغير حكومية مركزية لإدارة الأرض:

شكلت الدولة لإحكام السيطرة على الأرض مؤسسات مركزية لإدارة



اليهودي التابع للوكالة الصهيونية بموجب هاتين الصفتين يملك ويتصرف بـ ٣,٣٩٦,٣٣٣ دونما (كيرن كيمت ليسرائيل، ٢٠١٤). بعد أن كان يملك عام ١٩٤٧ حوالي ٩٢٥,٦٥٧ دونما، أي ٢٧,٢٪ عما أصبح يملك بموجب اتفاقية تحويل الأراضي من سلطة «الدولة» بواسطة سلطة التطوير إلى سلطة الصندوق القومي اليهودي. وأن الدافع وراء هذا الصفقة هو تحويل الأرض إلى ملكية يهودية وليس فقط لسيادة الدولة التي يمكن أن يتقاسمها المواطنون؛ وكذلك منع إمكانية إعادتها إلى أصحابها الذين أصبحوا مهجرين وغائبين خارج وطنهم. يجدر الذكر أن كلا الصفتين لم تُنجزا بشكل كامل رسميا ونهائيا (زندبرغ، ٢٠٠٧). كما حولت سلطة التطوير العقارات في المدن العربية الفلسطينية مثل يافا، حيفا، عكا إلى شركات حكومية لإدارتها بما في ذلك توطين يهود قدموا إلى البلاد خلال العقد الأول لإقامة إسرائيل محل العرب الذين هجروا منها.

٣. «حارس» أملاك الغائبين، الذي أسس بموجب قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠. أكمل هذا القانون السيطرة على الأراضي التي رأت حكومة إسرائيل فصلها عن إدارة سلطة التطوير. سيطرت هذه المؤسسة التي تخضع لوزير المالية وتدير الأراضي التي حاز معظم أصحابها على مكانة مواطنة في إسرائيل، ولكن الدولة التي منحتهم المواطنة لم تُعد لهم الأرض التي كانوا يملكونها، كذلك تسيطر هذه المؤسسات على أملاك الأوقاف الإسلامية التي كانت تدار من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، والذي عرف بموجب هذا القانون على أنه غائب وأملاكه انتقلت بموجب هذا القانون إلى سلطة الدولة وتدار من قبل ما يعرف «حارس» أملاك الغائبين. رغم أن أبناء الطائفة الإسلامية يطالبون بإعادة أملاك الوقف لإدارتهم (اقتراح قانون إقامة سلطة لتطوير الأماكن المقدسة للمسلمين - ٢٠١٤)، وتوفير منافعهم، إلا أن السلطات الإسرائيلية ترفض ذلك، وحتى أنها ترفض أن تبين حجم هذه الأملاك وما جرى بها من حيث نقل الملكية. ففي جواب الدولة لمطالبة ممثلي أهالي يافا كشف معلومات عن حجم أملاك الوقف في يافا بموجب قانون حرية المعلومات، ١٩٩٨ وما ألت إليه خلال عمل لجنة الأمناء التي عُيِّنت من الدولة بموجب قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠، قيل: «المدعى عليهم يدعون بعدم تسليم أي معلومات نظرا للخوف من الضرر بعلاقات الدولة الخارجية، وفي المحادثات السياسية التي عقدت سابقا مع الفلسطينيين طرحت، بما في ذلك مسألة اللاجئين وأملاكهم. موقف المدعى عليهم (الدولة)،

أن من شبه المؤكد أن كشف المعلومات المطلوبة تضر بشكل ملموس بالعلاقات الخارجية لدولة إسرائيل». قرار المحكمة المركزية للشؤون الإدارية تل أبيب-يافا (ملف إداري رقم ٧٠-١٢٠١ الصادر يوم ٢ حزيران، ٢٠١٠).

٤. مركزية مؤسساتية، ركزت إدارة الأراضي في «دائرة أراضي إسرائيل»، والتي أسست بموجب قانون أساس؛ أراضي إسرائيل لعام ١٩٦٠. بموجب هذا القانون - الذي شمل عقد ميثاق بين دولة إسرائيل والوكالة اليهودية- على أن تقوم دائرة أراضي إسرائيل بإدارة كل الأراضي غير الخاصة في إسرائيل والتي وصلت مساحتها حوالي ٩١٪ من مساحة الدولة حسب تعريفها لحدودها عام ٢٠١١. بموجب تقارير دائرة أراضي إسرائيل لعام ٢٠١١: ٥٢: مساحة إسرائيل هي ٢١,٩٥٦,٦٤٦ دونما مدارا من قبل دائرة أراضي إسرائيل، حوالي ١٩,٩٨٠,٠٠٠ دونم، منها بملكية الصندوق القومي اليهودي حوالي ٢,٥٧٤,٠٠٠ دونم (١٢,٩٪)، وبملكية سلطة التطوير ٢,٥٢١,٠٠٠ دونم (١٢,٦٪) والباقي معرف كأراضي دولة (٧٤,٥٪). أما من حيث الملكية فإن حوالي ٢,٢٪ (١٥٧,٤٩٤ دونما) من مساحة إسرائيل ما زالت متنازعا عليها أو ملكيتها غير مُسَوَّية، والباقي ١,٤٢٨,٤٩٠ دونما (٦,٥٪) مُلك خاص عربي ويهودي ولآخرين (شركات.....الخ) (دائرة أراضي إسرائيل، ٢٠١٢: ٥٢). وتجاوبا مع التحولات في نظام الحكم والاحتياجات المدنية في إسرائيل تحولت دائرة أراضي إسرائيل بموجب إصلاحات إدارية عام ٢٠٠٩ إلى «سلطة أراضي إسرائيل» بموجب قانون دائرة أراضي إسرائيل (تعديل رقم ٧) لعام ٢٠٠٩. شملت هذه الإصلاحات تحويل بعض أهداف سلطة أراضي إسرائيل، وكذلك تركيبة مجلس السلطة المُشكَّل من ١٤ عضوا بما في ذلك الوزير الذي يرأس المجلس المكون من سبعة أعضاء مندوبين عن الحكومة الإسرائيلية وستة مندوبين عن الصندوق القومي اليهودي. لا أريد أن أدخل في تفصيل الفروقات التي أدخلتها هذه الإصلاحات على نظام إدارة الأراضي العامة\الحكومية والتي أتركها إلى مناسبة أخرى. بل ما أريد أن أقوله أن إدارة الأرض بشكل مركزي بيد سلطة يخضع لها كم كبير من الأراضي وتمتلك موارد مالية لشرائها، ومرجعيات قانونية تمكنها من السيطرة على الأرض بواسطة المحاكم أو مراسيم ناعمة تصدر من ممثلي الحكومة وحتى استخدام القوة بواسطة الشرطة والجيش، كل ذلك في سبيل تحقيق هندسة وصياغة الحيز بإقامة

مشاريع استيطانية وتهويد الأرض (حسون، ٢٠١٢).

**مناطق النفوذ البلدية:** جهاز آخر متعلق بالسيطرة على إدارة الأرض هو نظام تحديد مناطق نفوذ البلديات والمجالس المحلية (رازين وحزان، ٢٠٠٠). حيث أن تحديد حدود السلطات البلدية، المحلية والإقليمية يشكل أداة طيعة بيد الحكومة من خلال وزارة الداخلية لتوزيع موارد الأرض بين هذه السلطات المحلية. وحاليا فإن حوالي ٨٢٪ من مساحة الأراضي في إسرائيل خاضعة لمجالس إقليمية يهودية. وإن مساحة منطقة نفوذ ٧٨ سلطة محلية عربية هو : ١١، ٦١٧ دونما أي حوالي ٨، ٢٪ من مساحة إسرائيل، منها ٦٧٢، ٣١٠ دونما حوالي (٤، ٥٠٪) فقط ملك خاص لعرب، ٣١٥، ١٠٤ دونما (٩، ١٦٪) خاضعة لإدارة دائرة أرض إسرائيل، ٨٣٩، ١٣٠ دونما (٢، ٢١٪) خاضعة لإدارة أراضي إسرائيل وآخرين مثل الصندوق القومي اليهودي؛ ٥٢٠، ٥ دونما خاضعة للسلطات المحلية، وحوالي ٥٧٤، ٦٥ دونما (٦، ١٠٪) ما زالت متنازعا عليها من حيث الملكية. وهذا يعني أن مجمل الأراضي التي يملكها عرب داخل مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية عام ٢٠٠٥ لا تتجاوز حوالي ٤، ١٪ من مساحة إسرائيل (خمايسي، ٢٠٠٨). وهذا يعني أن ليس كل الأراضي داخل مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية وداخل مخططاتها الهيكلية هي ملك خاص للعرب. وأن مطالبة السلطات المحلية العربية توسيع نفوذها لتشمل أراضي بملك عربي وتمكينها من فتح فرص تطوير لمواطنيها مستمرة. ولكن وزير الداخلية صاحب الصلاحية المطلقة في رسم وتعديل حدود مناطق النفوذ البلدية، يعارض أو يعيق توسيع مناطق نفوذ البلديات العربية لإبقاء معظم الأرض خاضعة لسلطات محلية يهودية، وعلى وجه الخصوص مجالس إقليمية. خاصة وأن رسم حدود وتحديد مناطق النفوذ أداة مُركزة بيد وزير الداخلية ليوّزع موارد الأرض ويديرها بموجب اعتبارات قومية وسياسية (خمايسي، ٢٠٠٣، ٢٠٠٨، Razin, And Hasson, 1994).

أجهزة أخرى متعلقة بإدارة الأراضي مثل عملية تسجيل الأراضي، تحديد الضرائب المفروضة عليها/ تسوية وتحديد حدودها، الرقابة على الأراضي الزراعية والمباني، تأجير الأراضي.... الخ (دائرة أراضي إسرائيل، ٢٠١٣). كل هذه الأجهزة التي تدير الأرض تضع نبراسا لها المبدئين اللذين تقدمنا بعرضهما، وتحاول تحقيقهما آخذة بعين الاعتبار السياقات التخطيطية التي تسعى

إلى تأمين المركزية في إدارة وإعاقعة عملية تسجيل الأراضي وتمكين المواطنين العرب الفلسطينيين من إثبات ملكيتهم وحقوقهم على الأرض.

## التخطيط الحيزي

تعمل أجهزة التخطيط الحيزي الموجه والمقنون على تخطيط الحيز وتوزيع موارد الأرض المخصصة للتطوير والتي يمكن بها التطوير كجزء من مصفوفة الضبط الحيزي (Alexander, Alterman, & Law Yone, 1993). يعتمد هذا الضبط الحيزي على جهاز تخطيط مركزي يتبع منظومة أخلاقية تنص على أن المصلحة العامة فوق المصلحة الخاص (Gertel, and Law Yone, 1991)، مطبقة بشكل غير منصف على أساس انتماء قومي وجغرافي (شارون، 2006 ، Yiftachel, 1992). وتعني المصلحة العامة في هذا السياق خدمة أهداف الدولة والمجتمع اليهودي الصهيوني أولا على المستوى القطري، المنطقي والمحلي (Hill, 1980). وأن منظومة التخطيط الحيزي المعمول بها بموجب قانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥ والتعديلات التي أجريت عليه مكونة من مؤسسات تخطيط ومخططات هيكلية مكونة من ثلاثة مستويات: مخططات قطرية شاملة وقطاعية تشمل كل مساحة إسرائيل. مثل مخطط قطري رقم ٣٥، مخطط الاحراج والتحريج رقم ٢٢، ستة مخططات لوائية، حيث تعد لكل لواء مخطط هيكلية لوائي مثل مخطط لوائي رقم ١ تعديل رقم ٣٠ للواء القدس، ومخطط لوائي رقم ٢ تعديل رقم ٩ للواء الشمال. ومخططات هيكلية ومحلية تشمل مدنا وقرى أو أجزاء منها تكون أساسا لإصدار رخص بناء حسبها. حيث يؤكد قانون التنظيم أنه لا يجوز بناء أو هدم منشأ دون أخذ رخصة من سلطة تنظيم محلية، تمنح ترخيصا لهذا البناء بموجب مخطط هيكلية مصدق. تصديق المخططات من قبل مؤسسات التخطيط وعلى رأسها الحكومة الإسرائيلية ومن ثم المجلس القطري للتخطيط والبناء وبعده اللجان اللوائية للتنظيم والبناء وتحتها اللجان المحلية البلدية والإقليمية (الترمن، ١٩٩٩). تعتمد هذه اللجان على مبنى تدرجي معقد حيث أن صلاحية اللجنة العليا تفرض على لجنة التخطيط التي تليها، أي أن قرارات الحكومة تلزم المجلس القطري للتخطيط والبناء، والمجلس القطري يلزم اللجان اللوائية والبلدية والمحلية، واللجان اللوائية تلزم اللجان المحلية (هرشكوفيتس، ٢٠٠٩، خمايسي، ٢٠١٢). هذا المبنى المركزي التدرجي والخاضع للحكومة هو أساس لإدارة العملية



الحرب تغوص عميقا في اللغة.

البلدات العربية، والأدوات لذلك إعلان عن قرى غير معترف بها، أو مبان غير قانونية، تشجيع تمدين فيزيائي للبلدات العربية، لتقليص مساحات الأراضي المخصصة لتطورها الحيزي، بما في ذلك شحة تخطيط وتخصيص الحيز العام بها.

منع إمكانية خلق توصل إقليمي بين بلدات أو مجمعات بلدية وقروية عربية قدر الإمكان، لكي لا تكون مطالبات انسلاخ جيوسياسية أو أوتونوميا إقليمية مستقبلية.

تحديد إمكانية حدوث أو تكوين أغلبية ديمغرافية قومية عربية في منطقة معينة مثل الجليل، النقب والمثلث.

تشمل هذه النقاط الاستراتيجية التي تحدد سياسات التخطيط وهندسة الحيز والمجتمع: الانسان، الديمغرافيا، حسب الانتماء القومي، والمكان الجغرافيا، والذي يشمل موقع الأرض في المركز أو الأطراف، والمؤسسات الاثنوقراطية (Yiftachel, 1997). لأجل

إعداد وإقرار مخططات هيكلية قطرية لوائية ومحلية يوجد بها تكامل وتوافق لأجل تحقيق الاستراتيجيات الثلاث. رغم التحولات

التخطيطية إعداد وتصديق المخططات وإنجازها بموجب منح رخص بناء. وهذا يعني أن رخصة البناء هي ترجمة لسياسة تخطيط الحيز والسيطرة عليه من قبل مؤسسات التخطيط والتي تعمل لتحقيق أهداف مثل توزيع السكان اليهود وتوطينهم في مستوطنات بلدية وقروية في المناطق التي يسكنها العرب الفلسطينيون مثل الجليل والمثلث والنقب، كذلك هندسة الحيز بواسطة تحديد برامج تخطيطية توجه وتلزم إعداد المخططات والتي تأخذ بعين الاعتبار الزيادات السكانية، ملكية الأراضي، موارد وبني تحتية قطرية تخدم الدولة (فايطلسون، ٢٠١٢). لذلك فإن المخطط الهيكلي يشكل أداة طبيعة عصرية ومعسولة في سبيل ضبط توسع البلدات، توزيع موارد الأرض والتطوير، وكذلك الإعلان عن منطقة للتطوير أو منع تطوير بها. وأن سياسات التخطيط العامة ما زالت موجهة لتحقيق استراتيجية حيزية (Kipnis, 1987) يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

تقليص حيزات البلدة العربية المخصصة للتطوير بموجب مخططات هيكلية، حتى أن استخدام التخطيط هو لمحاربة توسع



إن تغيب، وعدم إشراك العرب الفلسطينيين في إعداد المخططات الهيكلية بشكل مناسب، وإقصائهم من إدارة الحيز العام نجده في تمثيلهم المحدود في غالب الأحيان في مؤسسات التخطيط وفي العملية التخطيطية (خمايسي، ٢٠١٠). من ناحية أخرى فإن المواطنين العرب الفلسطينيين ينظرون إلى التخطيط بعين الريبة ولا يبادرون بشكل مناسب لتحدي هذه السياسات، وخاصة على المستوى المحلي، هذا بالإضافة للمعوقات الثقافية والإدارية داخل المجتمع، وأن أساليب الاحتجاج اللفظي التي نسمعها وتمارس من قبل بعض ممثلي العرب الفلسطينيين لا تكفي لتغيير واقع سياسات التخطيط وأداء مؤسسات التخطيط، ما يؤدي إلى استمرار معاناة العرب الكبيرة من التخطيط.

نفس ممارسات وسياسات التخطيط والأراضي المجحفة بحقهم. إن تغيب، وعدم إشراك العرب الفلسطينيين في إعداد المخططات الهيكلية بشكل مناسب، وإقصائهم من إدارة الحيز العام نجده في تمثيلهم المحدود في غالب الأحيان في مؤسسات التخطيط وفي العملية التخطيطية (خمايسي، ٢٠١٠). من ناحية أخرى فإن المواطنين العرب الفلسطينيين ينظرون إلى التخطيط بعين الريبة ولا يبادرون بشكل مناسب لتحدي هذه السياسات، وخاصة على المستوى المحلي، هذا بالإضافة للمعوقات الثقافية والإدارية داخل المجتمع. وأن أساليب الاحتجاج اللفظي التي نسمعها وتمارس من قبل بعض ممثلي العرب الفلسطينيين لا تكفي لتغيير واقع سياسات التخطيط وأداء مؤسسات التخطيط، ما يؤدي إلى استمرار معاناة العرب الكبيرة من التخطيط، وهو ما يحدث ونسمعه يوميا عن هدم مبان بحجة عدم الترخيص، وجود قرى غير معترف بها، ارتفاع سعر الأراضي والسكن في البلدات العربية، هجرة سلبية منها، تعميق التبعية الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها البلدات العربية (بلديات ومجالس محلية، عاملون ومستثمرون) على الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة أو المستثمرين اليهود المدعومون من الدولة.

يتضح مما تقدم أن استخدام مصفوفة الضبط الحيزي المكون من أجهزة الاستملاك، إدارة الحيز والتخطيط الحيزي المنطلقة من أيديولوجية تهويد الأرض والمكان أدت إلى سيطرة مركزية لمؤسسات الدولة على الأرض وتقليص الحيز العربي. وفي الجدول التالي نوجز عملية تقليص هذا الحيز وتهويده.

في واقع ومكونات إسرائيل الجيوسياسية والديمقراطية وسياسات التخطيط، ورغم النقاش الذي يدور بشأن التحولات في سياسات التخطيط (هرشكوفيتس، ٢٠٠٩)، مثل التحول من سياسة توزيع السكان اليهود إلى مناطق الأطراف إلى التركيز على منطقة المركز وتطويرها، التحول من حماية الأراضي الزراعية لاعتبارات عقائدية واقتصادية إلى حماية المناطق المفتوحة لاعتبارات بيئية. ومن التركيز على إقامة القرى الصغيرة إلى تطوير المدن كجزء من عملية التمدن السريعة التي تجري في العالم، بما في ذلك في إسرائيل (فايطلسون، ٢٠١٢). إلا أن هذا الحوار هو مركز داخل المجتمع اليهودي ومؤسسات الدولة، وأن العرب يؤخذون بعين الاعتبار كعامل معيق في عملية رسم الخارطة السكانية والاستيطانية، وليسوا هم هدف التطوير (خمايسي، ٢٠١٤). وهذا يعني أن مسألة التخطيط الحيزي التي يعاني منها العرب بعدم توفير مخططات هيكلية مناسبة تمكن التطوير، ومعاناتهم من واقع لا يوجد به عدل ولا إنصاف تخطيطي أو بيئي، وأن موارد الأرض وفرص التطوير لا توزع بشكل عادل أو منصف بموجب مخططات هيكلية، هو أمر لا يأتي بالصدفة. بل هو جزء من مصفوفة سياسات منطلقة من أيديولوجيا مسخرة لها أدوات التخطيط ومؤسسات إدارة الأرض تؤمن الهيمنة اليهودية الصهيونية على الأرض ومع ذلك تبعية العرب الاقتصادية لليهود والدولة. وتقطع التوصل الحيزي لإبقائهم أشلاء مجتمع، موزع من ناحية اقليمية، ومجزأ طائفا واجتماعيا (لوستيك، ١٩٨٥)، يعيق تكوين هوية وطنية أو اقليمية متجانسة، رغم معاناتهم من



جدول رقم ٢: السيطرة الاستملاكية، الإدارية والتخطيطية على الأرض في البلاد؛ من سيطرة عربية إلى سيطرة يهودية\*\*

٢٦,٣٢٣,٠٠٠	دونم	مساحة فلسطين/أرض إسرائيل الانتدابية
حسب خارطة التقسيم عام ١٩٤٧ للأمم المتحدة		
١٥,٢٦١,٦٤٨	دونما	دولة يهودية ( ٥٧,٩٩ ٪ )
١٠,٨٨٥,٨٤٨	دونما	دولة عربية ( ٤١,٣٥ ٪ )
١٧,٥٥٠,٠٤	دونم	القدس (سلطة خاصة) ( ٠,٦٦ ٪ )
٢٠,٣٢٥,٠٠٠	دونم	المساحة التي أقيمت عليها دولة إسرائيل ١٩٤٨
٥,٩٩٨,٠٠٠	دونم	مساحة الضفة العربية وقطاع غزة ( ٤١,٣٥ ٪ )
١,٦٨١,٥٨٦	دونما	بملكية وامتياز يهودي قبل ١٩٤٨ ( ٦,٤ ٪ )
١,٤٤٩,٩٥٨	دونما	منهم بملكية يهودية (الصندوق القومي اليهودي وخاصة)
٥٦,٦٢٨	دونما	أراض مشتركة (مشاع)
١٧٥,٠٠٠	دونم	امتياز بريطاني
		أراضي البلدات العربية التي بقيت بعد النكبة مواطني
١,٤٦٥,٤١٤	دونما	دولة إسرائيل لا تشمل الأراضي المختلف عليها
١,٤٦٥,٤١٤	دونما	أراضي اللاجئين الفلسطينيين (تشمل الأوقاف)
١٢,٠٠٠,٠٠٠	دونم	أراض موات وفي صراع مع العرب البدو وإسرائيل
١,٦٨١,٥٨٦	دونما	أراض بملكية يهودية قبل ١٩٤٨
٢٠,٣٢٥,٠٠٠	دونم	مجمّل مساحة إسرائيل
		حسب تقرير دائرة أراضي إسرائيل ١٩٦٢ توزيع الأرض
١٥,٢٠٥,٠٠٠	دونم	أراضي دولة + سلطة التطوير* ( ٧٤,٨ ٪ )
١,٤٨٠,٠٠٠	دونم	ملكية خاصة عربية ويهودية ( ٦,٨ ٪ )

\* حسب تقرير دائرة أراضي إسرائيل ١٩٩٧ المساحة التي بملكية الدولة + الصندوق القومي اليهودي ١٩,٠٢٨,٠٠٠ دونم خلافا لما ذكر في تقرير ١٩٦٢ ١٨,٧٧٥,٠٠٠ دونم، وحسب تقرير دائرة أراضي إسرائيل لعام ٢٠١٢ ارتفعت إلى ١٩,٩٨٠,٠٠٠ دونم، عملية الإزدياد مردها إلى استمرار تهويد الأرض.

\*\* بملكية الصندوق القومي اليهودي قبل ١٩٤٨ كان ما يقارب ٩٣٦,٠٠٠ دونم، باع بن غوريون بواسطة سلطة التطوير لكيرن كيمت لإسرائيل مساحة ١١٠,١٧٤٢ دونما في كانون الثاني ١٩٤٩، بالإضافة لحوالي ١,٢٧١,٧٣٤ دونما في تشرين الأول ١٩٥٠.

كيفية تقسيم الأرض اليوم في حيز السكان الفلسطينيين العرب في دولة إسرائيل:

يندرج في ملكية مواطنين عرب فلسطينيين حاليا ( لا تشمل الأراضي المتنازع عليها خاصة في النقب) حوالي ٣,٥ ٪ من مساحة دولة إسرائيل تعادل حوالي ٧١٣,٠٠٠ دونم.

المساحة داخل منطقة نفوذ السلطات العربية حوالي ٢,٥ ٪ من مساحة الدولة (حوالي ٦١٧,٠٠٠ دونم).

مساحة الأراضي التي يسمح بها البناء في السلطات المحلية العربية حسب مخططات هيكلية مصدقة حوالي ٠,٩ ٪ من مساحة الدولة التي تساوي ١٨٥,٠٠٠ دونم (هذا لا يشمل القرى في المجالس الإقليمية والمدن المشتركة).

المصدر: تعتمد المعطيات على مصادر متعددة مثل: كينو، ١٩٩٢، خماسي، ٢٠٠٣، ٢٠٠٨، Abo Sitta, 2000، يفتحنيل، ١٩٩٨، كيدار ١٩٩٨، Golan, 1995، تركيز من تقارير دائرة أراضي إسرائيل، ومنشورات دائرة الإحصاء المركزية والخرائط الهيكلية المحلية التي قام بجمعها كاتب المقال.

\*\* نظرا لتعدد المصادر والتغيير في مساحة إسرائيل فإن هناك معطيات متعددة بشأن حجم ملكية الأراضي، ولذلك عرضنا ما نراه أقرب للصواب مع وعينا لوجود نسبة خطأ محدودة بين المصادر المختلفة.

## تحولات في منظومة السيطرة على الأرض

رغم ثبات المنطلق الديني والأيدولوجي للسيطرة على الأرض وتهويدها لتشكيل وعاء لبناء الأمة والدولة اليهودية الصهيونية في فلسطين، إلا أنه خلال الفترات المختلفة كانت هناك تحولات في نظام شراء، استملاك، إدارة وتخطيط الأرض (نيف، ٢٠١٢، فايتلسون، ٢٠١٢). وكما أشرنا إلى بعضها سابقا هناك تياران مركزيان يتحاوران بشأن سياسات التعامل مع الأراضي والسيطرة عليها بما في ذلك إدارتها وتخطيطها. ما زال الأول يؤكد أن المشروع الصهيوني لم يكتمل وأن الدولة ما زالت بمرحلة البناء والتطور وحماية حدودها التي ما زالت غير ثابتة وغير مشرعة من قبل أطراف متعددة خاصة العرب الفلسطينيين أبناء الوطن. ما زال هذا التيار يركز على استمرار شراء الأرض، استملاكها وتوسيع الاستيطان اليهودي الصهيوني داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. هذا التيار منطلقاته وأيدولوجيته اللغظية والمعلنة هي بالأساس قومية دينية، رغم أنها لا تخلو من منطلقات عقارية، اجتماعية وسياسية. أما التيار الثاني فإنه يميل إلى التركيز أكثر على جوانب بناء الدولة والمجتمع وتأمين جودة الحياة للسكان والوفرة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، ويحاول المناداة بتوفير بعض الإنصاف والعدل بين المواطنين اليهود ولاحقا ربما مع المواطنين العرب، كجزء من فكر وممارسة تطبيق ما بعد الصهيونية. ينادي هذا التيار بخلق إصلاحات في نظام الأراضي، خصخصة بعض منها دون إلغاء أو إنكار المبادئ الرئيسة للسيطرة على الأرض.

الدوافع التي تنطلق وراء هذا النقاش الدائر حاليا بين أطراف الأحزاب السياسية والفئات العقائدية الصهيونية بشأن سياسات الأراضي وإجراء إصلاحات مؤسساتية بها (فيتكون، ٢٠٠٠)، مثل تحويلها من «دائرة أراضي إسرائيل» إلى «سلطة

أراضي إسرائيل» والمطالبة بإلغاء الكرن كيمت ليسرئيل أو على الأقل فرض رقابة الدولة عليه، والرقابة على الأراضي المخصصة لاستخدام الجيش والتي تشكل حوالي ٥٠٪ من مساحة إسرائيل (اورن ورغب، ٢٠٠٨، تسفادية، ٢٠١٠) ليست أمرا رمزيا، بل يعبر عن تحولات جيوسياسية، إدارة دولة، تأثر من المناخ العالمي السياسي والاقتصادي. فمثلا رغم أن المنطلق العقائدي اليهودي الدافع للسيطرة الجماعية على الأرض هو أن «الأرض لا تباع إلى الابد». ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن صفقات عقارية خاصة. حاليا يمتلك اليهود ويسيطرون على حوالي ٩٦,٢٪ من مساحة البلاد منها حوالي ٣,٤٪ أملاك يهودية خاصة. وأن التفريق يجب أن يكون بين دائرة أراضي إسرائيل التي تمثل الدولة التي يجب أن تعمل بموجب قوانين مدنية وبين الصندوق القومي اليهودي الذي يعمل بموجب نظم وقوانين داخلية دينية قومية إثنية. لذلك فإن بيع أو تأجير الأراضي يمنع منعاً باتاً حسب نظام الصندوق القومي اليهودي. أما الدولة فقد أجازت أراضي حسب سقف محدد بموجب القانون. فمثلا قانون سلطة التطوير ١٩٥٠ أجاز لها بيع أراضي حتى ١٠٠ ألف دونم مع أنها باعت أكثر من مليوني دونم من الأراضي العربية التي خضعت لسيطرتها للصندوق القومي اليهودي. أما قانون أساس دائرة أراضي إسرائيل ١٩٦٠، فسمح بإمكانية بيع أراض حتى ١٠٠ ألف دونم بالإضافة إلى تأجير أو تحكير الأراضي، هذه المساحة ارتفعت عام ٢٠٠٦ بموجب عملية الإصلاحات وقانون التسويات الذي أجاز بيع حتى ٢٠٠ ألف دونم. أما الإصلاحات في نظام ومؤسسات الأراضي التي جرت عام ٢٠٠٩، وبموجبها أسست سلطة أراضي إسرائيل، فقد أجاز بيع حتى ٨٠٠ ألف دونم، وفي الجدول التالي تلخيص التحول في أيدولوجية النظام السياسي الإسرائيلي وبين سياسات وأدوات السيطرة على الأرض.

### جدول رقم ٣: مؤشرات التحول في أيديولوجية النظام السياسي الإسرائيلي وبين سياسات وأدوات السيطرة على الأرض منذ نشوء الصهيونية إلى اليوم

الفترة	حتى عام ١٩٤٨ مرحلة التكوين	حتى عام ١٩٦٧ قيام الدولة	حتى عام ٢٠٠٠	بعد عام ٢٠٠٠
أيديولوجية النظام السياسي	بناء الهوية الجمعية وتكوين المشروع لإحياء الشعب اليهودي وإقامة الدولة	نظام اشتراكي مركزي، يسعى إلى إثبات وجوده في الحيز والسيطرة عليه	بناء دولة وصياغة مجتمع، دولة رفاه اجتماعي استقرار سياسي واقتصادي	تبني سياسة الاقتصاد الليبرالي الحر، استقرار سياسي ووفرة اقتصادية
سياسة الأرض	شراء الأرض أخذ امتيازات المشاركة مع المؤسسات المسيطرة لتأمين مصالحها	تأميم الأرض وتحويلها إلى سيطرة الدولة والأجسام اليهودية	توسع في عملية شراء الأرض، تأجيرها لمواطنين ومستفيدين وتبديل أراض	تباطؤ عملية الشراء استعدادا للبيع حتى وتأجير أراضي الدولة، طرح مسألة إعادة توزيع الأراضي والإنصاف على أساس المواطنة
استعداد سلطات الدولة لبيع أراض لمواطنين ومؤسسات	لم يكن استعداد للبيع	حتى ١٠٠ ألف دونم	بداية الحديث عن بيع ٢٠٠ ألف دونم	استعداد بيع وتمليك حوالي ٨٠٠ ألف دونم نقلت بواسطة الحكر

#### خاتمة

انطلقت أيديولوجية السيطرة على الأرض وتهويدها من فهم يربط بين الديني والقومي والمكاني. حددت هذه الأيديولوجية لها أهدافا لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وكانت واعية أن الشرط الأساسي لإنجازه يتمثل بتوفر أرض تحت سيطرتها. وفي سبيل إحقاق هذا الشرط عمل الزراع السياسي مع الاجتماعي مع الاقتصادي والمؤسساتي بشكل متناغم ومتآزر لتحقيقه ولتطبيق رواية/سردية الوعد الرباني إلى وعد سياسي من قبل قوى دولية تمثلت ببريطانيا التي بسطت انتدابها على البلاد وشاركت الحركة الصهيونية بناء ذاتها وبناء الدولة لاحقا. وبعد قيامها، مارست الدولة سلطتها ونشرت أنزعها التي ما زالت تواصل العمل بها من أجل تطبيق مصفوفة السيطرة على الأرض من خلال تكوين أجهزة تستغل النظام الاثنوقراطي للسيطرة على الجغرافيا لصالح هندسة ديمغرافية تعتمد الانتماء العرقي كأساس لوجهتها وممارساتها. لا شك أن فهم جدلية عمل أجهزة الدولة والحركة الصهيونية للسيطرة على الأرض هو أمر مهم لمواجهة ومقاومته أو حتى الاستفادة منه لحالات أخرى، ومع ذلك فإن الدولة رغم بسط سيادتها والتحويلات الجيوسياسية والأيديولوجية التي توجه الحكم ما زالت تتعامل مع مسألة الأرض وكأنها في مرحلة إنشاء الدولة. لذلك لا تقوم بأي تفريط بها. لا شك أن هذا المقال لا يكفي لتناول موضوع السيطرة على الأرض في وطننا، ولكن نأمل أن نكون أضائنا بعض الجوانب التي ما زالت بحاجة إلى فحص ودراسة.

يمكن مما تقدم أن نقول أن التحول الاجتماعي السياسي في إسرائيل وتبني سياسات الاقتصاد الحر يوجد له أثر على سياسات الأراضي وكيفية التعامل بها. حاليا زاد الحديث عن الأرض كقيمة عقارية وليس فقط قيمة دينية قومية. وأن أصواتا كثيرة بدأت تعارض نظام تخصيص الأراضي وتوزيعها بين المجموعات المصلحية المختلفة، فمثلا هناك صراع بين جمعية «ادمتي-أرضي» التي تمثل المستوطنات الزراعية والكيوتسات وبين جمعية -كيشت مزحيت التي تمثل أبناء مدن التطوير الذين ينتمي معظمهم إلى اليهود السفارديم. كما أن مؤسسات التخطيط بدأت تمر بعملية توزيع وتفويض صلاحيات كجزء من عملية ديمقراطية العملية التخطيطية. تخلق هذه التحولات تحديات لكيفية التعامل معها من قبل المجموعات السكانية، بما في ذلك العرب الفلسطينيين. فمثلا بدأت ترتفع مطالبة العرب الفلسطينيين باستعادة أراض صودرت أو هُجر أهلها منها، أو مطالبة بتوسيع مناطق النفوذ لبلداتهم وتعديل المخططات الهيكلية لمدنهم وقراهم ومشاركتهم بإعداد هذه المخططات. والاعتراف بقرى غير معترف بها.

## مصادر

- الحرماوي، م. (١٩٩٨)، ملكية الأرض في فلسطين، الأسوار، عكا.
- المحكمة المركزية (للشؤون الإدارية) - تل أبيب يافا (٢٠١٠)، التماس إداري رقم ١٢٠١٠-١٢٠١٠، جمعية يافا لحقوق الإنسان وأخرون ضد حارس أملاك الغائبين. قرار صدر يوم ٢ حزيران ٢٠١٠.
- ألترمن، ر. (١٩٩٩)، ما بين الخصخصة واستمرار الملكية القومية - سياسة إسرائيل المستقبلية في مجال الأراضي، معهد فلورسهايم للأبحاث السياسية، القدس.
- أفنييري، ل. أ. (١٩٨٦)، دعوى نزاع الملكية، الاستيطان اليهودي والعرب ١٨٧٨-١٩٤٨، ترجمة بشير شريف البرغوثي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- أورن، ع. و. ر. (٢٠٠٨)، بلاد بالكاكي - الأرض والأمن في إسرائيل، القدس: منشورات كرم.
- بويل، ي. (٢٠٠٧)، ظل أزرق أبيض، برديس، حيفا.
- بن دافيد، د. (١٩٩٦)، خصومة في النقب: بدو، يهود، أرض، مركز أبحاث المجتمع العربي في إسرائيل، القدس.
- بتسليم (٢٠٠٢): نهب الأراضي: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية، بتسليم، القدس.
- غفيش، د. (١٩٩٠)، الأرض والخارطة، ياد بن تسفي، القدس.
- جريس، ص. (١٩٦٦)، العرب في إسرائيل، إصدار «الاتحاد»، حيفا.
- هيرشكوفيتس، أ. (٢٠٠٩)، التخطيط الحيزي في إسرائيل: سياسة راسية في الأرض، مركز أبحاث المدينة، التخنون، حيفا.
- فايتس، ي. (١٩٥٠)، الصراع على الأرض، طيرسكي، تل أبيب.
- فيتكون، ج. (٢٠٠)، مطلوب: فصل صحيح بين كيرن كيميت وبين مديرية أراضي إسرائيل، أرض رقم ٥٠، ١٣٩ - ١٥٨.
- زميزر، أ. وبنفستني، أ. (١٩٩٣)، «أراضي اليهود» في يهودا، السامرة، قطاع غزة والقدس الشرقية. معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية، القدس.
- خاميسي، ر. (٢٠٠٣)، منظومات السيطرة على الأرض وتهويد الحيز: في الحاج، م. وبن اليعيزر، أ. (محرران)، باسم الأمن: سوسيولوجيا السلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير. منشورات برديس - منشورات جامعة حيفا، حيفا.
- خاميسي، ر. (٢٠٠٨)، التخطيط الهيكلي والملكية على الأرض كعائق أمام تطوير البلدات العربية: في غانم، أ. وعزراية، ف. (محرران)، الحكم المحلي العربي مع بداية القرن الـ ٢١: المهام والتحديات، جمعية ابن خلدون، طمرة، ص ٨٩ - ١٢٦.
- خاميسي، ر. (٢٠١٠)، معوقات أمام إشراك العرب في مؤسسات التخطيط وفي بلورة الحيز العام في إسرائيل، معهد فولسهايم للأبحاث السياسية، القدس.
- خاميسي، ر. (٢٠١٢)، التخطيط القطري في إسرائيل - تتابع وتحولات: وجهة نظر المواطنين العرب، في: حسون، ش. (محرر)، بلورة الحيز في إسرائيل: خارطة الإسكان والأراضي، كيرن وكيرن كيميت، القدس، ص ١٠٩ - ١٣٢.
- خاميسي، ر. (٢٠١٤)، الثابت والمتحول في نمط الانتشار الجغرافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة الحصاد، ٣، ص ١٨ - ٥١.
- حسون، ش. (٢٠١٢)، بلورة الحيز في إسرائيل، خارطة الإسكان والأراضي، كيرن وكيرن كيميت، القدس.
- كيرن كيميت ليسرائيل (٢٠١٤)، كيرن كيميت ليسرائيل، ويكيبيديا، يوم ٢٠١٤/٦/٥.
- زندبرغ، ح. (٢٠٠٧)، أراضي إسرائيل، الصهيونية وما بعد الصهيونية، معهد أبحاث التشريعات والقانون المقارن، كلية الحقوق، الجامعة العبرية، القدس.
- يفتحيل، أ. (١٩٩٤): «التخطيط الحيزي، السيطرة على الأرض وعلاقات اليهود والعرب في الجليل»، المدينة والمنطقة، ٢٤، ٥٥ - ٩٩.
- يفتحيل، أ. (١٩٩٨)، بناء الأمة وتقسيم الحيز في «الإثنوقراطية الإسرائيلية»: الاستيطان، الأراضي والفوارق الطائفية، «دراسات قانونية» (عيني مشباط)، المجلد ٢١، الكراسه رقم ٣، ٦٣٧ - ٦٦٥.
- يفتحيل، أ. (٢٠٠٠)، إثنوقراطية، جغرافية وديمقراطية: ملاحظات على سياسة تهويد البلاد، أ. ألبايم ١٩، ص ٧٨ - ١٠٥.
- يفتحيل، أ. كيدار، س. وأمرة، أ. (٢٠١٢)، دراسة مجددة لقاعدة «النقب الميت»: حقوق الملكية في الحيز البدوي، القضاء والحكم، ١٤، ٢٠١٢، ص ٧ - ١٤٧.
- كاس، ي. (٢٠٠٢): الأرض لن تباع إلى الأبد: إرث الكيرن كيميت ليسرائيل وإرساء مبادئه في التشريعات الإسرائيلية، منشورات كاترائية أبحاث تاريخ الكيرن كيميت ليسرائيل ومشروعاتها في جامعة بار إيلان ومعهد أبحاث تاريخ الكيرن كيميت ليسرائيل، رمات
- غان والقدس، ٢٠٠٢.
- لوسنت، أ. (١٩٨٥)، العرب في الدولة اليهودية. تكساس: جامعة تكساس (مترجم إلى العربية)، دائرة أراضي إسرائيل (٢٠١٢)، تقرير عن أنشطة دائرة أراضي إسرائيل للسنة المالية ٢٠١١، القدس، تقرير رقم ٥١.
- دائرة أراضي إسرائيل (٢٠١٣)، تقرير عن أنشطة دائرة أراضي إسرائيل للسنة المالية ٢٠١٢، القدس، تقرير رقم ٥٢.
- كينو، ز. (١٩٩٢)، مسألة الأرض في الصراع القومي بين اليهود والعرب، ١٩١٧ - ١٩٩٠، «مكتبة العمال» (سفرات هيويلم)، تل أبيب.
- شارون، س. (٢٠٠٦)، المخطون، الدولة وبلورة الحيز القومي في مطلع الخمسينات، نظرية ونقد، رقم ٢٩، ص ٣١ - ٥٨.
- كيدار، س. (١٩٩٨)، زمن الأغلبية، زمن الأقلية: الأرض، القومية وقوانين التقادم المتكلم في غسرايل، «دراسات قانونية» (عيني مشباط)، ٢١، ٥٩، ص ٦٦٥ - ٧٤٦.
- كايمن، ص. (١٩٨٤)، ما بعد الكارثة: العرب في دولة إسرائيل، دقاتر بحث ونقد رقم ١٠، حيفا.
- كاراك، ر. (١٩٩٥)، الأرض والاستيطان في أرض إسرائيل ١٨٣٠ - ١٩٩٠، معهد أبحاث استخدامات الأرض، القدس.
- نيف، ع. (٢٠١٢)، سياسة الأراضي القومية وتخصيص الأراضي، في: حسون، ش. (محرر)، بلورة الحيز في إسرائيل: خارطة الإسكان والأراضي، كيرن وكيرن كيميت، القدس، ص ٧١ - ٨٥.
- فايطلسون، ع. (٢٠١٢)، التخطيط الفيزي في إسرائيل: بين السلطة، المجتمع، رأس المال والبيئة، في: حسون، ش. (محرر)، بلورة الحيز في إسرائيل: خارطة الإسكان والأراضي، كيرن وكيرن كيميت، القدس، ص ٨٧ - ١٠٨.
- تسفاديا، أ. (٢٠١٠)، العسكرة والحيز في إسرائيل، سوسيولوجيا إسرائيلية، ١١ (٢) ص ٣٣٧ - ٣٦١.
- رزين، ع. وحزان، أ. (٢٠٠٠)، إجراءات لتغيير مناطق نفوذ بلدية ديمقراطية محلية مقابل تحكّم من أعلى، معهد فولسهايم للأبحاث السياسية، القدس.
- رايخان، ش. (١٩٧٩)، من موطن قدم إلى بلاد مأهولة: تشكيل خارطة السكانية اليهودية في أرض إسرائيل ١٩١٨ - ١٩٤٨، ياد بن تسفي، القدس.
- شيلوني، ص. (١٩٩٠)، كيرن كيميت ليسرائيل (الصندوق القومي اليهودي) ١٩٩٨ - ١٩١٤، ياد بن تسفي، القدس.
- شفير، ج. (١٩٩٣)، الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني: «جوانب عامة ومميزة»، في: رام أوري (محرر)، المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية، خيارات، تل أبيب، ١٠٤ - ١١٩.
- Abo Sitts, S. (2000), Confiscation of Palestinian Refugees Propriety and the Denial of Access to Private Propriety, submitted to the social, Economic and Cultural Rights Committee, UN October 2000..
- Alexander, E. R., Alterman, R. & Law Yone, H. (1993) Evaluating Plan Implementation: the National Statutory Planning System in Israel», Progress in Planning, 20, 97-192.
- Brenner, N., Jessop, B., Jones, M., and Macleod, G., (eds.) (2003), State/Space: A Reader, Blackwell Publication, Carnwall.
- Falah, G. (1989), Israeli Judaization Policy in Galilee and its impact on Local Arab Urbanization, Political Geography Quarterly, 8, 229-253.
- Falah, G. (1996), The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape, «Annals of the American Association of Geographers 86 (2): 252-267.
- Fieldhouse, D.K. (1996), The Colonial Empires from the Eighteenth Century, Weidenfeld Nicolson, New York.
- Fredrickson, G. (1988), Colonialism and Racism: The United State and South Africa in Comparative Perspective, in his Arrogance of Race, Wesleyan University Press, Middletown.



- Lane, M.B. (2005), The Role of Planning in Achieving Indigenous Land Justice and Community Goals, *Land Use Policy*, Vol. 23(4), pp. 385-394.
- Lane, M.B. and M. Hibbard, (2005). Doing it for Themselves: Transformative Planning by Indigenous Peoples, *Journal of Planning Education and Research*, Vol. 25, pp. 172-184.
- Masalha, N. (1997), *Maximum Land Minimum Arabs: Israel, Transfer and Palestinians 1949-1996*, Institute for Palestine Studies Beirut.
- Peters, B. G. (2005), *Institutional theory in political science: the new institutionalism*, London.
- Razin, E. And Hasson, S. (1994), Urban – rural boundary conflicts: the Reshaping of Israel's rural map, *Journal of Rural Studies*, vol. 1. No, pp: 47-59.
- Reichman, S. and Hasson, S. (1984), «A Cross-Cultural Diffusion of Colonization: from Posen to Palestine», *Annals of the Association of American Geographies*, 74 (1), pp. 57-70.
- Shehadeh, R. (1998), *Land and Occupation : A Legal Review*, *Palestine-Israel Journal* 4 (2): 25-30.
- Yiftachel, O. (1992), *Planning a Mixed Region in Israel: The Political Geography of Arab-Jewish Relations in the Galilee*, Avebury, Aldershot .
- Yiftachel, O. (1997), «Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and its Territorial Contradictions», *Middle East Journal* 51(4):505-519.
- Zureik, E. (1978), *The Palestinians in Israel : A study in internal Colonialism*, PKP, London.
- Gertel, S. and Law Yone, H. (1991), *Participation Ideologies in Israeli planning, Environment and Planning C: Government and Policy*, 9, 173-188.
- Golan, A. (1995), «The Transfer to Jewish Control of Abandoned Arab Lands during the War of Independence», «Israel – The First Decade of Independence», ed.S.I. Troen, and N. Lucas. Albany : State University Of New York Press., 403-440.
- Kellerman, A. (1993), *Society and Settlement: Jewish Land of Israel in the Twentieth Century*, State University Press, Albany.
- Khalidi, R., (2006), *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*, Beacon Press.
- Kimmerling, B. (1983), *Zionism and Territory*, Berkeley, The Institute of International Studies.
- Kipnis, B. (1987), *Geopolitical Ideologies and Regional Strategies in Israel*, *Tijdschrift Voor Economische en Sociale Geografie*, 78, 125-138.
- Hall, P. A. and Taylor, R. C., (1996), *Political science and the three new institutionalisms*, *Political Studies*, vol. 44, no. 5, pp. 936-957.
- Hanafi, S., (2012), *Explaining spacio-cide in the Palestinian territory: Colonization, separation, and state of exception*, *Current Sociology*, vol. 61, No. 2, March: pp. 190-205.
- Hill, M. (1980), *Urban and Regional Planning in Israel*, in: Bilski, R. (ed) *Can Planning Replace Politics? The Israeli Experience*, Martinus Highoff, The Hague, 259-282.
- Lane, M.B. (2002), *Buying Back and Caring for Country: Institutional Arrangements and Possibilities for Indigenous Lands Management in Australia*, *Society and Natural Resources*, Vol. 15, pp. 827-846.